الأمم المتحدة

A/78/PV.67

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **67**

الاثنين، 8 نيسان/أبريل 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غابي (الكونغو).

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

البند 63 من جدول الأعمال (*تابع*)

استخدام حق النقض

التقرير الخاص لمجلس الأمن (A/78/832)

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، لم يتمكن المجلس من اتخاذ أي إجراء على مدى الأشهر الستة الماضية لضمان السلام والاستقرار في غزة على الرغم من تزايد عدد الضحايا المدنيين واستمرار معاناة الشعب الفلسطيني وانتشار التوترات المتصاعدة في غزة إلى منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

وتقع المسؤولية عن كل ذلك بالكامل على عاتق الولايات المتحدة. فقد استخدمت الولايات المتحدة حتى الآن حق النقض ثلاث مرات في مجلس الأمن لعرقلة جميع مشاريع القرارات التي تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية بين إسرائيل وحماس، متذرعة بذرائع سخيفة وزائفة. وفي ظل هذه الظروف، فإنه محض نفاق أن تقدم الولايات المتحدة مشروع قرار بشأن ضرورة الوقف الفوري والمستدام لإطلاق النار في غزة (S/2024/239). وقد أدى هذا النفاق من جانب الولايات المتحدة إلى الحط من قدر مجلس الأمن وجعله ساحة للمواجهة والتحريض على الحرب وعدم الاستقرار والنزاع والمواجهة، وتحويله إلى مكان للظلم تتفشى فيه ازدواجية المعايير غير المشروعة.

لو كانت الولايات المتحدة تريد حقا تحقيق السلام والاستقرار في غزة، ما كان ينبغي لها أن تستخدم حق النقض ضد جميع مشاريع القرارات التي تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، والتي قدمتها الجزائر والبرازيل والإمارات العربية المتحدة على التوالي (S/2023/773 و S/2023/970 و S/2024/173). وإذا كانت الولايات المتحدة مهتمة حقا بوقف مستدام لإطلاق نار في غزة، ما كان ينبغي لها أن تزود إسرائيل بالأسلحة. لكن الولايات المتحدة دأبت على تزويد إسرائيل بالأسلحة منذ اندلاع النزاع بين حماس وإسرائيل. والقرار الأخير، على وجه الخصوص، الذي اتخذته الولايات المتحدة بإرسال المزيد من

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الأسلحة إلى إسرائيل في خضم العملية البرية في رفح أمر مقلق للغاية ويستحق إدانة المجتمع الدولي. فمن خلال تمكينها للعدوان العسكري وانتهاكات حقوق الإنسان، تكون الولايات المتحدة متواطئة في إدامة معاناة المدنيين الأبرياء وتقويض آفاق السلام والاستقرار في غزة.

إن القضية الفلسطينية اليوم ليست مجرد مسألة نزاع مسلح، بل هي قضية حاسمة مرتبطة ارتباطا مباشرا بتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وبقية العالم. يجب إنهاء الكارثة الإنسانية في غزة دون إبطاء من خلال وقف فوري لإطلاق النار، ويجب حل القضية الفلسطينية على وجه السرعة، وفقا لقرار الجمعية العامة الذي يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود 1967.

وفي الختام، يعرب وفد بلدي مرة أخرى عن دعمه الثابت للشعب الفلسطيني وتضامنه معه في نضاله العادل لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة.

السيد القيسي (الأردن): بداية، أود أن أتقدم إلكيم بجزيل الشكر، سيدي الرئيس، على عقدكم لهذه الجلسة.

يضم وفد بلدي صوته لبيان المجموعة العربية (انظر A/78/PV.66)، ويشرفني أن ألقي هذا البيان بالصفة الوطنية.

يثمن الأردن اعتماد مجلس الأمن مؤخرا القرار 2728 (2024) الذي طالب بوقف الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وحماية المدنيين الأبرياء، والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق وبشكل فوري، وضمان إيصالها لجميع أنحاء القطاع. وندين قيام إسرائيل بخرق منطوق هذا القرار الأممي الملزم وتجاهلها لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. إذ تواصل إسرائيل اقترافها لأبشع الجرائم بحق الشعب الفلسطيني في غزة، والتي راح ضحية حربها، منذ أن بدأت قبل نصف عام، أكثر من 33 000 شهيد، معظمهم من النساء والأطفال، ناهيك عن استخدام إسرائيل للتجويع كسلاح حرب.

ونشدد هنا على أن هذه الأعمال المشينة تمثل جرائم حرب بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني، يجب أن تتحمل إسرائيل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية حيالها. كما ندين قيام جيش الاحتلال الإسرائيلي بقتل أكثر من 200 موظف إغاثة، منهم نحو 177 موظف من وكالة الأونروا، و 7 من موظفي المطبخ المركزي العالمي قبل عدة أيام.

إن تدهور الوضع الإنساني في غزة، الذي نشهده اليوم، ناتج عن منع إسرائيل للمنظمات الأممية والإغاثية من تقديم المساعدات الإنسانية إلى القطاع بشكل يلبي الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، إذ نطالب إسرائيل بفتح الحدود والمعابر البرية لإدخال المساعدات بشكل مستدام لتلبية الاحتياجات الإنسانية لقطاع غزة.

ولا يسعنا هنا إلا أن نجدد دعوتنا للشركاء الدوليين إلى دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التي تمثل شريان الحياة لأكثر من مليوني فلسطيني يواجهون ويلات الحرب الكارثية في غزة. ونثمن القرارات التي اتخذتها مجموعة من الدول الصديقة باستئناف دعم الأونروا والأثر الإيجابي لذلك على قدرة الوكالة على الاضطلاع بدورها المركزي في غزة، وفي إسناد اللاجئين في مناطق عمل الوكالة الخمس. ونؤكد مرة أخرى على أن الوكالة تقوم بدور لا يمكن الاستغناء عنه أو استبداله إطلاقا، رافضين بهذا الصدد، محاولات إسرائيل لتشويه سمعة الوكالة وإيقاف الدعم المالي والسياسي لها.

يرفض الأردن، كما هو موقف المجموعة العربية، أي مشروع قرار من شأنه تبرير عدوان إسرائيل الغاشم أو منحها بشكل صريح أو ضمني ضوءا أخضر للمضي بتنفيذ هجوم بري واستمرارها في مجازرها ضد الشعب الفلسطيني في غزة وتهجيرها القسري لهم.

هذه الانتهاكات يجب على مجلس الأمن إدانتها وتحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عنها والحيلولة دون استمرارها بجميع الوسائل التي يأمر بها ميثاق الأمم المتحدة عند تهديد الأمن والسلم الدوليين.

نشدد مرة أخرى على ضرورة قيام إسرائيل بالتطبيق الفوري والكامل لقرارات مجلس الأمن، وآخرها القرار 2728 (2024)، والامتثال للتدابير الاحترازية الصادرة عن محكمة العدل الدولية، بما يؤدي إلى وقف العدوان الغاشم على غزة، وما تسببه الأفعال الإسرائيلية

من دمار وقتل وتجويع، ومن تهميش لأحكام القانون الدولي، وازدراء للقيم والمبادئ الدولية، والقانونية، والإنسانية، والأخلاقية. ونؤكد على أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام الشامل والدائم هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، على أساس حل الدولتين.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئيس دينيس فرانسيس على دعوته إلى عقد هذه الجلسة للجمعية العامة عملا بالقرار 262/76، الذي يكلف رئيس الجمعية العامة بعقد جلسة عندما يستخدم حق النقض في مجلس الأمن.

لقد تضمن مشروع القرار الذي استخدم حق النقض ضده (S/2024/239)، الذي قدمته الولايات المتحدة، عدة عناصر إيجابية. فهو أولا، يشدد على الحاجة الملحة لتوسيع نطاق تدفق المساعدات الإنسانية إلى المدنيين في قطاع غزة بأكمله، ويكرر المطالبة برفع جميع الحواجز التي تحول دون تقديم المساعدات الإنسانية على نطاق واسع، بما يتماشى مع قراري مجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023). ثانيا، يرفض أي تهجير قسري للسكان المدنيين في غزة في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ثالثا، يؤكد على ضرورة احترام وحماية العاملين في المجال الإنساني والطبي والمرافق الطبية وفقا للقانون الدولي الإنساني. رابعا، يؤكد من جديد الالتزام الثابت برؤية حل الدولتين.

ومع ذلك، انطوى مشروع القرار على أوجه قصور كبيرة. وفي مقدمة أوجه القصور هذه تأتي عدم الدعوة إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. وهذا أمر حتمي. فقد شنت إسرائيل هجوما عسكريا وحشيا لا هوادة فيه على شعب غزة برا وبحرا وجوا. وقتلت أكثر من 33 000 فلسطيني في غزة بلا رحمة، 70 في المائة منهم من النساء والأطفال الأبرياء. واستهدفت الحملة العسكرية الإسرائيلية المستشفيات والمنازل والمدارس وقوافل المساعدات وشردت مليوني شخص في غزة. وقد عرقلت إسرائيل إيصال المساعدات الإنسانية وهاجمت العاملين في المجال الإنساني وقوافل المساعدات، مما أدى إلى القضاء حرفيا على سبل البقاء على قيد الحياة في غزة. وقد شنت حملة تشهير لإغلاق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهي شريان الحياة الرئيسي لسكان غزة. ووصفت محكمة العدل الدولية هذه الحملة الإسرائيلية الوحشية بأنها "إبادة جماعية واردة". ومن ثم، لم يكن متصورا أن يحجم أي قرار من مجلس الأمن عن الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار ووقف الحملة العسكرية الإسرائيلية على غزة وشعبها المحاصر والمنكوب.

كما كان لمشروع القرار الذي تم استخدام حق النقض ضده العديد من أوجه القصور الأخرى. فأولا، أدان حماس فقط، ولم يتطرق إلى الأعمال العسكرية الإسرائيلية العشوائية واللاإنسانية وقتلها لأكثر من 30 000 فلسطيني بريء. ثانيا، لم يتضمن إشارة إلى النتائج والتوصيات الأولية لمحكمة العدل الدولية، وهي التزامات ملزمة. ثالثا، لم يعرب بوضوح عن رفض أو معارضة التهديد بشن الهجوم البري الإسرائيلي في رفح. ومما يثلج الصدر أن فشل مشروع القرار هذا أعقبه اعتماد مجلس الأمن للقرار 2728 (2024)، الذي تبناه الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، والذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة. وللأسف، لا تزال إسرائيل تتحدى هذه الدعوة لوقف إطلاق النار من قبل مجلس الأمن الذي تعتبر قراراته ملزمة وواجبة، وفقا للمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة.

يجب على مجلس الأمن ضمان تنفيذ قراره 2728 (2024) من خلال اتخاذ الخطوات المناسبة. ويمكن أن يشمل ذلك بعض الإجراءات التي أقرها مؤتمر القمة العربي والإسلامي الاستثنائي لمنظمة التعاون الإسلامي في الرياض، مثل فرض حظر على تصدير الأسلحة والذخائر إلى إسرائيل، وتحميل مسؤولي سلطات الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية جرائمهم ضد الفلسطينيين.

وتؤيد باكستان الإجماع الدولي على أن حل الدولتين وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف هو الطريق الوحيد المعقول لتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط. يجب إحياء عملية السلام من أجل حل الدولتين. وينبغي أن تشمل العملية مشاركة البلدان العربية الرئيسية والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

بالإضافة إلى أعضاء مجلس الأمن. كما تؤيد باكستان الطلب الذي قدمته فلسطين إلى مجلس الأمن لقبولها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. فهذه الخطوة ستجعل من الدولة الفلسطينية واقعا سياسيا وحتمية. لقد استمرت الأعمال الوحشية وإراقة الدماء في غزة لفترة طويلة جدا. ويجب وقفها الآن، ويجب منع تكرارها من خلال إعمال حل دائم قائم على وجود دولتين.

السيد برابوو (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الحالة في غزة تتطلب أن نوليها اهتمامنا ونتحرك فورا. لقد مر أكثر من 180 يوما. وقد أودت هذه المأساة الإنسانية بحياة أكثر من 000 32 شخص، مع إصابة 000 75 شخص ونزوح 75 في المائة من السكان قسرا. وبدون الغذاء والمساعدات، فإن غزة على حافة المجاعة. فكم روح يجب أن تُزهق؟ إن الطابع الملح لهذه اللحظة واضح وضوح الشمس. ويجب أن نعطي الأولوية لوقف إطلاق النار على نحو سريع وفوري، وهو ما صوتت الجمعية العامة لصالحه بأغلبية ساحقة في مناسبتين (القراران (دإط–21/10) و (دإط–22/10)).

إننا هنا اليوم لإثبات هذه الضرورة الملحة. ويتعين على مجلس الأمن، الذي أنيطت به ولاية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أن يتصرف بحزم بشأن القضية الأساسية المتعلقة بغزة. يجب أن يتوقف القتال. ويجب زيادة المساعدات. ويجب تجنب التهجير القسري. ولا بد أن يكون قرار مجلس الأمن قاطعا وحازما. فالغموض ليس خيارا. وقد مهد عدم اعتماد مشروع القرار S/2024/239 الطريق لاعتماد قرار مجلس الأمن 2728 (2024)، الذي قدمه أعضاء المجلس العشرة المنتخبون.

وبعد مرور ستة أشهر، اعتمد مجلس الأمن أخيرا القرار 2728(2024) الذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار لإنهاء إراقة الدماء. وترحب إندونيسيا باعتماده وتدعو جميع الأطراف إلى التقيد بذلك القرار الملزم قانونا، تماشيا مع المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة. وأي ادعاءات بعكس ذلك من شأنها أن تقوض مبادئ النظام المتعدد الأطراف والقانون الدولي. ويجب أن يتحول تركيزنا الآن إلى التنفيذ الكامل للقرار وإحداث تغييرات حقيقية على أرض الواقع. وقد قامت إندونيسيا، من جانبها، بإرسال حزمة إغاثة بقيمة مليون دولار في وقت سابق من هذا الشهر، لتضاف إلى إجمالي المساعدات التي قدمتها إندونيسيا منذ بداية الأزمة والبالغة 400 4 طن. ونأمل ألا يكون هناك المزيد من العقبات في الوصول إلى أولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة.

وأخيرا، من الضروري معالجة السبب الجذري للنزاع في غزة، الذي يكمن في احتلال فلسطين. إن تحقيق مستقبل ينعم بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط يعتمد بشكل أساسي على تبني رؤية حل الدولتين. وسيكون دعم حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة خطوة أولى حاسمة. وتؤيد إندونيسيا تأييدا كاملا حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وتحث جميع الدول على الوقوف معنا دعما لهذا المسعى. ولا يقتصر الاعتراف بعضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة على الاعتراف بحق شعبها في تقرير المصير فحسب، بل إنه خطوة محورية نحو تحقيق العدالة والتوازن في عملية السلام.

السيد مالوفرا (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا بهذه الجلسة نسجل محطة مؤسفة أخرى. فلا تزال الحرب في غزة مستمرة منذ أكثر من ستة أشهر. وأود أن أؤكد على أن سلوفينيا، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، تأسف لاستخدام الصين وروسيا حق النقض في 22 آذار/مارس (انظر S/PV.9584). وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية.

أولا، تؤكد سلوفينيا على قلقها العميق إزاء تدهور الوضع في غزة. فالظروف الإنسانية غير المقبولة، التي تتسم بنقص المساعدات الأساسية وتقييد الوصول إليها، تتطلب اهتمامنا العاجل. ونشعر بالقلق بشكل خاص من التهديد المستمر بالقيام بعملية عسكرية برية في رفح، ونحث إسرائيل على عدم المضي قدما في هذه العملية. ونواصل إدانة الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وندعو إلى الإفراج الفوري والآمن وغير المشروط عن جميع الرهائن. كما نشعر بالقلق إزاء حالات الاعتقال والمعاملة التعسفية التي يتعرض لها المعتقلون الفلسطينيون من قبل قوات الأمن الإسرائيلية في غزة

والضفة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تتحدث عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ونشدد على إدانتنا لجميع أشكال العنف الجنسي والجنساني، وندعو إلى إجراء تحقيقات موثوقة فيها جميعا. وفيما يتعلق بالهجمات على موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني والطبي، فإن سلوفينيا تدينها بشدة. ونشعر بالجزع من استمرار تجاهل وعدم احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على الأرض وآلية فض الاشتباك. ونظرا لخطر المجاعة الوشيك، فإننا نؤكد على الحاجة الملحة لأن تقوم إسرائيل بتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية وفتح ممرات إضافية إلى غزة. وندعو إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ونؤكد على الحاجة الماسة إلى كفالة المساءلة. ونرحب بالتدابير المؤقتة التي اتخذتها محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير و 28 آذار/مارس، وندعو إسرائيل إلى تنفيذها بالكامل. فوحده الوقف الفوري لإطلاق النار قادر على أن يحول دون استمرار المستويات الحالية المخيفة من القتل والمعاناة والدمار.

ثانيا، إن الوضع في غزة يؤكد أيضا على الخطر الذي يلوح في الأفق من امتداد النزاع إلى المنطقة الأوسع، وهو ما يقودني إلى النقطة التالية التي أود أن أتطرق إليها، وهي: الحاجة إلى تحقيق الوحدة داخل مجلس الأمن. إن المجلس يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ودوره في معالجة هذه الأزمة واضح. ونثني على المجلس لإيجاد صوت موحد في الدعوة إلى وقف إطلاق النار من خلال القرار 2728 (2024). وبذلك يكون المجلس قد استجاب لدعوة الجمعية العامة والرأي العام العالمي لوقف إطلاق النار. ونود أن نذكر الأعضاء بأن قرارات مجلس الأمن ملزمة، ونحث على التنفيذ الكامل للقرارات 2728 (2024) و 2720 (2023) و 2712 (2023).

ثالثا، يجب أن تقود هذه الوحدة المجلس إلى معالجة ما هو أكثر من الوضع الإنساني المتردي على الأرض. فيجب على مجلس الأمن، بما له من ولاية واضحة، أن يضطلع بدور قيادي في تقديم رؤية سياسية واضحة تقود نحو حل الدولتين. فالحل القائم على وجود دولتين هو وحده ما يكفل تحقيق سلام عادل ودائم واستقرار في الشرق الأوسط، ويتعين على مجلس الأمن أن يسعى جاهدا لتحقيق تقدم في تحقيق ذلك.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقدير سلوفينيا لعمل الأمم المتحدة تحت قيادة الأمين العام. ونقدر الجهود التي يبذلها موظفو الأمم المتحدة ووكالاتها، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، على أرض الواقع. ونحن نقف إلى جانبهم.

السيدة زاكارياس (البرتغال) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة.

وتؤيد البرتغال البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/78/PV.66).

بعد مرور ستة أشهر على الهجوم الوحشي الذي شنته حماس ضد إسرائيل، نؤكد مرة أخرى على إدانتنا الشديدة وندعو إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن. وفي الوقت نفسه، فإننا نشعر بالجزع والقلق العميق إزاء الخسائر غير المسبوقة في أرواح المدنيين والوضع الإنساني الحرج في غزة والمعاناة الهائلة للمدنيين، وخاصة الأطفال، خلال الأشهر الستة الماضية. وهناك حاجة ماسة إلى وقف إطلاق النار وتقديم المساعدات الإنسانية على نطاق واسع وبشكل فوري. إن المجاعة تلوح في الأفق. وعلى هذا النحو، فإننا نؤيد تماما دعوة الاتحاد الأوروبي لإجراء تحسينات فورية في الوصول البري وفتح طرق ومعابر إضافية. إن عدم احترام حياة المدنيين أمر مروع. والهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني أمر غير مقبول. وندين الهجوم على المطبخ المركزي العالمي الذي أسفر عن مقتل سبعة من العاملين في المجال الإنساني، الذين كانوا يقدمون الطعام بشجاعة للمدنيين في خضم الحرب. وللأسف، قُتل العديد من العاملين في المجال الإنساني الآخرين. لذلك، نطالب بكفالة المساءلة والامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني.

وتأسف البرتغال، بصفتها إحدى الدول المشاركة في رعاية مبادرة حق النقض، لتكرار استخدام حق النقض في سياق أزمات مثل هذه

الأزمة، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى تفاقم معاناة المدنيين وتأخير الجهود الإنسانية الحاسمة. ولذلك فإننا نثني على اعتماد قرار مجلس الأمن 2728 (2024) في 25 آذار/مارس، الذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان، وإطلاق سراح جميع الرهائن ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. ونحث جميع الأطراف على التنفيذ الفوري للقرار 2728 (2024)، إلى جانب قرارات مجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2722 (2024). ونضم صوتنا إلى الآخرين في حث الحكومة الإسرائيلية على عدم القيام بعملية برية في رفح، وإلى اتخاذ تدابير فورية لحماية المدنيين ومنع استمرار النزوح.

إن الخدمات الأساسية التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غزة بالغة الأهمية. وفي الوقت الذي نتطلع فيه إلى نشر الاستنتاجات واعتماد أي تدابير ضرورية بشأن الادعاءات الموجهة ضد موظفي الأونروا، فإننا نؤكد على أهمية ضمان حشد التدابير والوسائل اللازمة لضمان عمل الوكالة في جميع المناطق التي تعمل فيها. كما نشعر بقلق بالغ إزاء الوضع في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وندعو إسرائيل إلى التراجع عن قراراتها الأخيرة بشأن التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي، وهي قرارات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتعيق جهود السلام.

وفي الختام، تؤكد البرتغال من جديد التزامها الثابت بالتوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين. ونحن على استعداد لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم ومستدام، بما يضمن الأمن والكرامة والسلام للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): من المؤسف أن نجتمع مرة أخرى في قاعة الجمعية العامة في أعقاب الاستخدام المزدوج لحق النقض ضد مشروع القرار (S/2024/239) الذي قدمته الولايات المتحدة في مجلس الأمن (انظر S/PV.9584)، والذي كان من شأنه أن يؤيد تأييدا قاطعا الجهود الدبلوماسية الجارية لتحقيق وقف إطلاق النار وزيادة المساعدات الإنسانية بسرعة وإطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين. وعلاوة على ذلك، لو اعتمد مشروع القرار، لكان بإمكان مجلس الأمن أن يدين للمرة الأولى الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس وجماعات أخرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

إن الحالة في الميدان مترديه. وكل تأخير يجلب المزيد من المعاناة. ويسرنا أن المجلس تمكن في وقت لاحق من اتخاذ القرار 2728 (2024)، الذي قدمه الأعضاء العشرة المنتخبون في مجلس الأمن والذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. ومع ذلك، وعلى الرغم من انتهاء شهر رمضان هذا الأسبوع، إلا أن وقف إطلاق النار لم يتحقق. يجب أن يتغير ذلك قريبا.

نعرب مرة أخرى عن تأييدنا القوي للجهود الدبلوماسية المتواصلة التي تقودها الولايات المتحدة وقطر ومصر، ونحث جميع الأطراف على التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن. وستواصل اليابان العمل بكد حتى يتمكن المجلس من الوفاء بمسؤوليته بفعالية.

إن الغارات الجوية التي وقعت في 1 نيسان/أبريل وأدت إلى مقتل سبعة من موظفي منظمة "المطبخ المركزي العالمي" أدت إلى غضب عالمي وتعليق تسليم المساعدات إلى من هم بأمس الحاجة إليها. وتشيد اليابان بالعمل الشجاع الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وتأمل أن تتمكن من استئناف عملها بسرعة وأمان.

لا يزال دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أساسيًا، ولهذا السبب قررت اليابان استئناف تمويلنا للوكالة. ثلثا سكان غزة، الذين نزح الكثير منهم مراراً وتكراراً، مستمرون في اللجوء إلى رفح. ومن شأن أي هجوم بري إسرائيلي هناك أن يؤدي إلى تفاقم كبير في الوضع الإنساني الكارثي أصلاً، ويجب ألا يمضي في ظل هذه الظروف.

لا بد من وقف إطلاق النار على جناح السرعة. غير أن هذا لا يكفي. ويجب أن يكون هناك أفق سياسي. حل الدولتين وحده، مع

وجود إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، قادر على حسم هذا النزاع الذي دام عقودًا من الزمن.

السيد غوميث هيرناندیث (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): نقدر عقد مناقشة اليوم بعد استخدام حق النقض في جلسة مجلس الأمن في 22 آذار/مارس (انظر S/PV.9584). ونرحب باتخاذ القرار 2728 (2024)، بعد ذلك بثلاثة أيام، وهذا مثال على إسهام أعضاء المجلس المنتخبين في زيادة كفاءة عمل المجلس.

لا نجد الكلمات المناسبة للحديث عن غزة. ونأسف وندين بشدة وبدون تحفظ مقتل سبعة من عمال الإغاثة من منظمة "المطبخ المركزي العالمي" غير الحكومية في أعقاب قصف الجيش الإسرائيلي لمركباتهم في غزة. ونطالب بتوضيح الحقائق وتحقيق المساءلة. وهذه الوفيات دليل على عدم احترام القانون الدولي الإنساني في غزة، وتضاف إلى حصيلة القتلى الذين تجاوز عددهم 170 شخصا من موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني الذين لقوا حتفهم في قطاع غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. ويجب محاسبة المسؤولين عن ذلك وتقديمهم للعدالة.

ونظراً للكارثة الإنسانية في غزة، نؤيد عمل الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية. ونشيد بعملها الذي يوفر قدراً من الكرامة والأمل للسكان المدنيين في غزة. وموقف إسبانيا معروف جيداً. ندعو إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وهو ما يدعمه الآن بوضوح قرار مجلس الأمن 2728 (2024)، الذي يدعو أيضاً إلى توسيع نطاق تدفق المساعدات الإنسانية ويطالب برفع جميع الحواجز التي تحول دون تقديم تلك المساعدات. والقرار ملزم، وكذلك التدابير التحفظية التي أقرتها محكمة العدل الدولية. وقد طالبنا الأطراف بالامتثال لتلك التدابير.

نرحب بالخطوات التي اتخذتها إسرائيل في 5 نيسان/أبريل، بما في ذلك فتح معبر إيريز وزيادة المساعدات من خلال معبر كرم أبو سالم. وهذه خطوات في الاتجاه الصحيح ولكنها لا تزال غير كافية بالنظر إلى حجم الكارثة الإنسانية.

اطلع رئيس الحكومة الإسبانية، بيدرو سانشيز بيريز كاستيخون، ووزير الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون في إسبانيا، ألباريس بوينو، عن كثب على عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيينفي الشرق الأدنى (الأونروا) وغيرها من الوكالات الإنسانية خلال زياراتهما الأخيرة للمنطقة. وفي عام 2023، بلغت تبرعاتنا للأونروا 19,5 مليون يورو. وقد أعلنا بالفعل هذا العام عن تقديم 23,5 مليون يورو لدعم العمل البالغ الأهمية والقيّم الذي تقوم به الوكالة لمساعدة ملايين اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة وضمان استمرار العمل الإنساني في غزة في ظل الحالة الراهنة.

ونكرر مرة أخرى إدانتنا الكاملة للهجمات الإرهابية التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ونطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن.

رحبت إسبانيا بالحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء محمد مصطفى. إن السلطة الفلسطينية شريكتنا من أجل السلام وستحتاج إلى دعم المجتمع الدولي لتحقيق الاستقرار في غزة واستعادة الخدمات الأساسية وتنفيذ خطة الإصلاح وإعادة الإعمار التي وضعتها.

إننا نقف عند منعطف حاسم. ويجب أن تكون الأمم المتحدة وأعضاؤها على قدر المهمة للاستجابة للظروف. إن إنهاء النزاع بشكل نهائي السبيل الوحيد لمنع العنف واندلاع أزمة أخرى في غزة والمنطقة.

ما برحت إسبانيا تؤيد الحاجة إلى حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبًا إلى جنب في سلام وأمن. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقترح إسبانيا عقد مؤتمر دولي للسلام مع الأطراف والمجتمع الدولي في أقرب وقت ممكن. وسيكون المؤتمر إطار عمل للاعتراف بدولة فلسطينية واقعية وذات سيادة قادرة على البقاء، ذات تواصل جغرافي وحدود محددة وعاصمتها القدس الشرقية، بوصفها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. يجب أن نتحرك في هذا الاتجاه بدون تأخير.

السيد ندوي (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة، السيد دنيس فرانسيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة المهمة وعلى ملاحظاته المسؤولة دائما بشأن ممارسة حق النقض وقضية فلسطين.

لا تزال السنغال ثابتة على موقفها من مسألة حق النقض. وسواء استُخدم هذا الحق بحكمة أو بشكل غير مسؤول، يرى وفدي أنه أداة غير شرعية من حقبة مختلفة لم تعد تعكس واقع العلاقات الدولية، ناهيك عن تطلعات المجتمع الدولي. والواقع أنه من المؤسف دائما أن نرى الشلل الذي يصيب مجلس الأمن نتيجة لامتلاك خمس دول أعضاء خيار الاختباء خلف جدار حق النقض – عندما ينهار السلام الدولي وتتعرض سلامة السكان للخطر وتكون الأرواح على المحك، كما هو الحال في الكارثة الإنسانية الجارية في الأراضي الفلسطينية.

ولهذا السبب يود وفدي أن يدعو المجلس، ولا سيما الأعضاء الدائمين، إلى التوقف عن استخدام الحالة في فلسطين كذريعة لخلافاتهم الداخلية وسياساتهم الوطنية. ويجب أن يأخذوا في الحسبان دائمًا أن لديهم تفويضًا من المجتمع الدولي بأسره للحفاظ على الأمن الدولي. وفي هذا الصدد، يجب أن يتحملوا هذه المسؤولية بالكامل.

ويشيد وفدي بالنهج الذي اتبعه الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن، الذين قدموا القرار 2728 (2024)، ومكَّن موقفهم الاستباقي المجلس من التغلب على انقساماته والتوصل إلى وقف لإطلاق النار بعد عدة أشهر من المراوغة. ومن المسلم به أن اتخاذ القرار يمثل خطوة أولى، ولكن وفدي ليس متفائلاً بقدرة المجلس على إجبار إسرائيل على تنفيذ القرار على أرض الواقع.

تزداد الحالة سوءًا في غزة يومًا بعد يوم. وقد ارتفع عدد القتلى الآن إلى أكثر من 000 33 شخص. بالإضافة إلى الخسائر في الأرواح، فقد أصيب أكثر من 000 75 شخص بجروح، ويعاني 000 12 شخص من الإعاقات وحالة إنسانية تنذر بالخطر. وفي ظل هذه الخلفية، تحث السنغال مرة أخرى إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، على التحلي بضبط النفس واحترام وقف إطلاق النار بدقة وتنفيذ التدابير التحفظية الصادرة عن محكمة العدل الدولية.

إن وفدي إذ يغتنم هذه الفرصة يهيب بالمجتمع الدولي حشد الجهود لطي هذه الصفحة الدامية من هذه المأساة التي طال أمدها أكثر مما ينبغي. إن حشد كل الطاقات في المحافل الدولية ينطوي على خطر تشتيت انتباهنا عن تحديات التطورات الأخرى العديدة التي نواجهها. ويجب أن نوجه جهودنا نحو حل سياسي، أي حل الدولتين، حيث يعيش الفلسطينيون والإسرائيليون جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومحددة بوضوح، مع القدس الشرقية عاصمة لفلسطين. وهذا هو الضمان الوحيد للأمن الدائم لكلا الشعبين، وكذلك إنهاء الاستعمار والاضطهاد الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه، ونظرا للدور النشط الذي تضطلع به فلسطين في الأمم المتحدة واعتراف أكثر من 140 دولة عضوا بها، من المشروع أن تنال الاعتراف بوصفها دولة كاملة العضوية في منظمتنا، بما يتماشى مع التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): عقد رئيس الجمعية العامة مناقشات من هذا النوع في أعقاب استخدام حق النقض في مجلس الأمن في ست مناسبات منذ هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والعمليات العسكرية الانتقامية التي قامت بها إسرائيل بعد ذلك ضد الفلسطينيين في غزة. بعد مرور ستة أشهر، لم يتم الاتفاق بعد على وقف دائم لإطلاق النار من قبل جميع أعضاء مجلس الأمن. كذلك لا يزال الحل السياسي بعيد المنال. وفي الوقت نفسه، أدى استمرار العمليات العسكرية وأعمال الإبادة الجماعية التي تقوم بها إسرائيل إلى تفاقم الحالة الإنسانية في غزة.

أحيت رواندا أمس ذكرى مرور 30 عامًا على الإبادة الجماعية التي وقعت في عام 1994 تحت شعار شامل مفاده أن الإبادة الجماعية يجب ألا تتكرر أبدًا. كتب رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا اليوم في ذكرى الإبادة الجماعية في رواندا، ما مفاده أنه بسبب التزامنا المعلن بعدم السماح مرة أخرى بهذه الفظائع، لا يمكن للعالم أن يقف مكتوف الأيدي بينما تُرتكب إبادة جماعية أخرى، وهذه المرة ضد شعب فلسطين في قطاع غزة المحاصر. ولا يمكن لأحد أن يدعي عدم علمه بما يحدث في غزة لأن هذه الفظائع، على عكس ما حدث في رواندا عام 1994، تُبَث على شاشات التلفاز وتُكتب عنها المقالات وتُنشر عنها التغريدات وتُنقل بالبث المباشر. وأضاف الرئيس رامافوزا أنه لا ينبغي ولا يجب أبدًا أن تكون الفظائع والانتهاكات الجسيمة لحقوق

الإنسان والإبادة الجماعية أقل أهمية بسبب العرق أو الإثنية أو الانتماء الديني للضحايا. نحن مدينون لضحايا جميع الإبادات الجماعية في العالم بعدم خيانة ذكراهم من خلال التغاضي عنها أو التقاعس عن التصرف – أو الأسوأ من ذلك كله، الادعاء بأننا لم نكن نعرف.

بناءً على ذلك، تشدد جنوب أفريقيا على ضرورة أن يتخذ مجلس الأمن قراراً يطالب بوقف دائم لإطلاق النار. ورحبت جنوب أفريقيا باتخاذ المجلس للقرار 2728 (2024) الذي طالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة خلال شهر رمضان المبارك. وللأسف، لم تمتثل إسرائيل لهذا القرار، منتهكةً بذلك المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص بوضوح على الطبيعة الملزمة لقرارات مجلس الأمن.

تشعر جنوب أفريقيا بقلق بالغ إزاء استمرار إسرائيل في أعمال الإبادة الجماعية التي ترتكبها في تجاهل تام للتدابير التحفظية الصادرة عن محكمة العدل الدولية. وقد أدى استمرار القصف الإسرائيلي على غزة إلى سقوط المزيد من الضحايا المدنيين – نصفهم تقريباً من الأطفال – وتسبب في كارثة إنسانية لا يمكن وصفها. وأصبح خطر المجاعة وشيكًا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة. ويجب تذكير أولئك المنخرطين في الحرب الفعلية بأن استهداف المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والصحفيين وموظفي الأمم المتحدة، فضلاً عن تدمير المنازل وغيرها من البنى التحتية المدنية، كلها أعمال غير قانونية بموجب القانون الدولي. وينبغي التحقيق في هذه الهجمات من قبل آلية مستقلة تقودها الأمم المتحدة، لأن إسرائيل استمرت لفترة طويلة جدًا في سياساتها الظالمة ضد الفلسطينيين مع الإفلات من العقاب. إن تلك الأعمال الكارثية دفعت جنوب أفريقيا إلى التوجه إلى محكمة العدل الدولية لطلب اتخاذ المزيد من التدابير لحماية المدنيين ومنع المزيد من المخالفات لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ويجب أن تتقيد إسرائيل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وتؤيد جنوب أفريقيا تأييداً كاملاً طلب دولة فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة إعمالاً لحق شعبها في تقرير المصير. ويجب أن ينظر مجلس الأمن في هذه المسألة بسرعة. وتعتقد جنوب أفريقيا أن من الحيوي معالجة السبب الجذري للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني للتوصل إلى حل سياسي دائم. وكان اتخاذ قرار مجلس الأمن 2728 (2024) خطوة أولى مهمة نحو اتخاذ مزيد من الخطوات والاتفاق عليها لوقف دائم لإطلاق النار. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية إظهار التزامه بالسلام والأمن الدوليين والقيام بما يتجاوز بياناته الخطابية بضمانه تنفيذ القرارات التي يتخذها. وتدعم جنوب أفريقيا جهود مجلس الأمن وجميع المبادرات الدبلوماسية لتحقيق وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة لحماية المدنيين من جميع الأطراف، والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية الأساسية على نطاق واسع، وتخفيف المعاناة الإنسانية. إن استئناف مفاوضات وقف إطلاق النار لا مندوحة منه لإنهاء الأعمال القتالية الجارية في غزة. وبناءً على ذلك، ينبغي على الأطراف أن تتعامل مع هذه المحادثات بروح من التوافق وأن تضع حياة جميع الفلسطينيين والإسرائيليين في صميم المفاوضات. ومن المأمول أن يؤدي الاختتام الناجح لتلك المفاوضات إلى بناء الزخم اللازم لاستئناف عملية سلام شاملة والتوصل إلى تسوية تفاوضية نحو حل الدولتين، وهو ما تسلم به الجمعية العامة ومجلس الأمن في قراراتهما.

يواجه نظام إدارة الشؤون العالمية كما نعرفه تحديات خطيرة. وبوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، لا يمكننا أن نقف متفرجين على الإفلات من العقاب والتجاهل الصارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة من قبل بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة بينما يهلك المدنيون.

إن غض الطرف عن تدهور حالة السلام والأمن العالميين يضعف ذات القواعد والمعايير الدولية التي التزمت بها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن شأن إطالة أمد ذلك أن يؤدي إلى عواقب وخيمة على النظام المتعدد الأطراف، مما يقوض مصداقية هيكل السلام والأمن على الصعيد العالمي ويهدد بزوال المكاسب التي تحققت طوال السنوات الـ 78 الماضية من أجل إحلال السلام.

السيدة غوفن (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن تركيا، بوصفها مشاركة في تقديم القرار 262/76، بشأن مبادرة حق النقض، تقدر عقد هذه المناقشة. ونشدد مرة أخرى على أهمية الجمعية العامة بوصفها الجهاز الأكثر تمثيلاً لمنظمتنا، حيث يتم التعبير بحرية عن الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي. وبفضل مبادرة حق النقض، تتمتع الجمعية العامة بصلاحية معززة للدعوة إلى عقد الجلسات والتأثير المعياري. وفي عالم يتسم بعدم اليقين والأزمات، تمثل الجمعية منبراً للحوار والعمل الجماعي. وفي هذا السياق، اتخذت العضوية الأوسع للجمعية العامة قرارين يدعوان إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة (القراران دإط-21/10 و دإط-22/10)، ومع ذلك فشل مجلس الأمن مرارا في أن يحذوا حذوها.

شهدنا خلال الأشهر الستة الماضية جرائم مروعة ضد السكان المدنيين في غزة. وقد تجاوز عدد القتلى في غزة 32 000 شخص، الأغلبية العظمى من النساء والأطفال، في حين أن من نجوا من القصف يواجهون التشرد والجوع والمرض. لقد حُرم سكان غزة من أساسيات الحياة بشكل متعمد. ويموت الأطفال جوعاً في القرن الحادي والعشرين. ويتم استهداف قوافل المساعدات. وتتعرض المستشفيات للهجوم. وقُتل أكثر من 200 من عمال الإغاثة في غزة، الأغلبية العظمى من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، التي تعتبر العمود الفقري للعمليات الإنسانية في غزة. إن حجم الخسائر البشرية والدمار والنزوح كارثي وغير مسبوق.

أمام هذه المشاهد المروعة من المأساة الإنسانية، نود أن نتقدم بالمطالب الواضحة التالية.

أولاً، نكرر دعوتنا إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار. بينما نرحب باتخاذ القرار 2728 (2024) كخطوة أولى، نأسف لاستمرار الهجمات التي تستهدف المدنيين وعمال الإغاثة.

ثانيًا، يجب ضمان إيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق وبشكل كافٍ وآمن. وهذا المبدأ الأساسي من مبادئ القانون الدولي منصوص عليه أيضًا في قرارات مجلس الأمن الثلاثة التي اتخذت حتى الآن بشأن غزة (القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024)). ويجب فتح نقاط دخول جديدة على الفور. لا تزال الطرق البرية الوسيلة الأسرع والأنجع لإيصال المساعدات إلى غزة، مع عدم وجود بديل قابل للتطبيق. ولا غنى عن دور الأونروا الحيوي في تقديم الخدمات والإغاثة للاجئين الفلسطينيين. وتتعرض الوكالة لهجوم مادي وسياسي متعمد. ويجب على المجتمع الدولي ضمان تمويلها بشكل مناسب.

ثالثًا، يجب وقف التهجير القسري للأشخاص وضمان ظروف العودة الآمنة. نحن نرفض بشدة أي هجوم بري على رفح المكتظة بالسكان.

رابعًا، يجب أن يكون الحل السياسي القائم على رؤية الدولتين جزءًا لا يتجزأ من جهودنا لحل هذا النزاع بطريقة مستدامة. وتستحق فلسطين أن تكون دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة وأن تعامل بوصفها عضوا على قدم المساواة مع سائر أعضاء المجتمع الدولي. وهذا من شأنه أن يمكّن الشعب الفلسطيني من تحقيق تطلعاته في إقامة دولته وتحقيق سيادته واستقلاله ويؤدي إلى سلام عادل وشامل ودائم. إن استمرار الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، وعمليات الهدم وعنف المستوطنين يبعث على القلق الشديد. والتصعيدات في البحر الأحمر واليمن ولبنان والعراق وسورية ربما تؤدي إلى نزاع يؤثر على المنطقة بأكملها.

إن مجلس الأمن الجهاز الرئيسي المكلف بصون السلام والأمن. ويجب أن يعطي المجلس الأولوية للامتثال للقانون الدولي. ولا يمكن أن يكون ذلك مشروطاً. ولا توجد دولة فوق القانون. ويجب ضمان التنفيذ الكامل لقرارات المجلس ذات الصلة، وكذلك التدابير التحفظية بشأن غزة الصادرة عن محكمة العدل الدولية. ويشكل المأزق الحالي في المجلس انتكاسة خطيرة للمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة والجهود المشتركة لبناء عالم يسوده السلام. ولم يعد بإمكاننا أن نسمح للمصالح الوطنية الفردية بأن تسود على الصالح العام للبشرية. وسيواصل بلدي

جهوده الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن لضمان وجود نظام حوكمة متعدد الأطراف يتسم بالكفاءة والشفافية والديمقراطية وخاضع للمساءلة.

السيد مغيث (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع هنا اليوم بعد شهر واحد فقط (انظر A/78/PV.59)، لمناقشة هذا الموضوع مرة أخرى. منذ أكثر من 180 يوماً، ما انفكت إسرائيل تهاجم غزة بقوة غير مسبوقة وغير متناسبة. وقد قُتل حتى الآن أكثر من 33 000 فلسطيني، 70 في المائة منهم من النساء والأطفال. وأصيب أكثر من 75 000 فلسطيني بجروح، وسيعاني الكثير منهم من إعاقة دائمة. ولكننا لا نزال نشهد دولة عضوا في الأمم المتحدة تواصل بدون هوادة ارتكاب إحدى أخطر المجازر في تاريخ العالم وتنتهك بشكل متكرر ميثاق الأمم المتحدة والأعراف والممارسات والقوانين الدولية. للأسف نواجه الآن معضلة أي إن النهج الانتقائية التي يتبعها البعض منا في التعامل مع المسائل الحاسمة ذات الأهمية العالمية تسهم بالفعل في تآكل الثقة في الأمم المتحدة، وبالتالي عندما لا يكون بيتنا سليما، نميل إلى تعليق آمال كبيرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتأمين ميثاق عملي المنحى من أجل المستقبل وضمان بيئة آمنة أفضل وأكثر استدامة للأجيال القادمة.

بعد إخفاقات متكررة، اتخذ مجلس الأمن أخيراً القرار 2728 (2024) الذي يدعو إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ويطالب بوقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان تحترمه جميع الأطراف، بما يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار. لكن في الحقيقة لم يتبق من رمضان سوى يوم واحد فقط ولم نرَ أي بادرة لوقف قتل الفلسطينيين الأبرياء. والسؤال المطروح اليوم هو: من سينفذ قرار المجلس، وإذا رفضت أي دولة عضو تنفيذ القرار، فمن سيتخذ إجراءات ضدها؟

شهدنا استمرار قتل المدنيين المتعمد والمخطط له، والقتل غير المسبوق لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، وتدمير للمستشفيات والملاجئ والتجويع القسري ومنع المساعدة الإنسانية، بينما الملايين من الناس بحاجة ماسة إلى المساعدة الطارئة المنقذة للحياة.

لقد اتخذت الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة قرارين (القراران دإط–21/10 و دإط–22/10) يدعوان إلى وقف فوري لإطلاق النار، وطالب مجلس الأمن أيضا بوقف فوري لإطلاق النار من خلال القرار 2728 (2024). نرحب أيضاً باتخاذ قرار مجلس حقوق الإنسان 28/55 المتخذ مؤخراً، والذي يدعو الدول إلى وقف بيع ونقل وتحويل وجهة الأسلحة والذخائر وغيرها من المعدات العسكرية إلى إسرائيل – التي تستخدم لقتل المدنيين الأبرياء، وخاصة الأطفال. وعلاوة على ذلك، أمرت محكمة العدل الدولية إسرائيل مرة أخرى بضمان توفير الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي تمس إليها الحاجة. ومما يؤسف له أن إسرائيل وحلفاءها يتجاهلون تجاهلا صارخا كل هذه القرارات والمقررات .

وكانت بنغلاديش، التي تتخذ موقفًا قويًا قائما على القيم ضد الجرائم الفظيعة الجماعية، إحدى الدول الأعضاء الخمس التي أحالت الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى المحكمة الجنائية الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ندعو المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى الإسراع في إجراء التحقيق الذي يجريه بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في سياق الفظائع المستمرة في غزة، بما في ذلك، على سبيل المثال، القتل العشوائي للمدنيين وتدمير الأعيان المدنية وتهجير الأشخاص قسرا والحرمان من المساعدات الإنسانية واستخدام التجويع كسلاح حرب. ونشيد بالرئيس الحالي لمجلس الأمن، مالطة، لدعوته المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى الإسراع في استكمال تحقيقاته الجارية، ونعرب عن تأييدنا الكامل لهذه الدعوة ونؤكد عليها.

ونشكر السيدة فرانشيسكا ألبانيزي، المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، على تقريرها "تشريح الإبادة الجماعية"، الذي قدمته مؤخراً خلال الدورة الخامسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، ويبين الأعمال البشعة المستمرة المتمثلة في الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي تُرتكب في غزة. ندين بأشد العبارات الممكنة جميع الهجمات

والافتراءات الموجهة ضد المقررة الخاصة. إضافة إلى ذلك، ندعو المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية إلى استخدام صوتيهما وسلطتيهما لمنع وردع المزيد من التدهور في انتهاك القانون الدولي من قبل القوات الإسرائيلية في فلسطين.

أخيرا، تعتقد بنغلاديش اعتقادا راسخا أن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الإبادة الجماعية المستمرة في غزة، هي نتيجة تقاعس المجتمع الدولي عن تنفيذ حل الدولتين من خلال إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة. لقد بات من الواضح أن السلطة القائمة بالاحتلال تقاوم ذلك بشكل غير قانوني وتواصل فرض سياسات الفصل العنصري ضد الفلسطينيين بلا أي معارضة تذكر من المجتمع الدولي وبدعم مطلق من بعض الدول القوية. نرى أن الفلسطينيين قد طال بهم الأمد كثيرا في انتظار دولتهم المستقلة، والآن تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن قبول فلسطين بوصفها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. وسيكون ذلك خطوة مهمة نحو تنفيذ حل الدولتين وبالتالي ضمان السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط.

السيد مايس (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): تود لكسمبرغ أن تشكر الرئيس على دعوته إلى عقد هذه المناقشة وفقا للقرار 262/76، تطبيقا لمبادرة حق النقض التي أطلقتها ليختنشتاين. إن حق النقض ليس امتيازاً، بل مسؤولية. تأسف لكسمبرغ إزاء أي استخدام لحق النقض، بما في ذلك حقا النقض اللذان استخدمتهما الصين وروسيا في 22 آذار/مارس بشأن مشروع قرار مجلس الأمن S/2024/239، المقدم من الولايات المتحدة (انظر S/PV.9584).

وتشيد لكسمبرغ بمبادرة الأعضاء العشرة المنتخبين في المجلس التي أدت إلى اتخاذ القرار 2728 (2024) بعد ثلاثة أيام، في 25 آذار/مارس، والذي حظي بتأييد معظم الأعضاء الدائمين في المجلس، مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت (انظر S/PV.9586). يدعو القرار 2728 (2024) إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة خلال شهر رمضان تحترمه جميع الأطراف ويؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار. ويطالب أيضاً بإطلاق سراح جميع الرهائن فوراً دون قيد أو شرط، فضلاً عن كفالة إيصال المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الطبية وغيرها من الاحتياجات الإنسانية. ولكن مع سرعة اقتراب نهاية شهر رمضان لم يتم التوصل بعد إلى وقف لإطلاق النار الذي نص عليه القرار 2728 (2024).

منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر ونحن ندين بشكل متكرر وبأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس على إسرائيل. فلا شيء يمكن أن يبرر تلك الهجمات. وفي الوقت نفسه، نشدد على أن الكارثة الإنسانية التي تؤثر على المدنيين في قطاع غزة غير مقبولة وأن من الضروري تنفيذ القرار 2728 (2024) من أجل مساعدتهم. إن المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة واضحة.

”يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق“.

إن قرارات مجلس الأمن والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية على حد سواء ملزمة.

اليوم لا شيء ولا أحد آمن في غزة. أعداد القتلى مستمرة في الارتفاع. والنساء والأطفال هم الضحايا الرئيسيون. خطر المجاعة يتزايد. والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني ليست بمنأى عن ذلك. تدين لكسمبرغ الغارات الإسرائيلية التي أودت بحياة سبعة من عمال الإغاثة في ”المطبخ المركزي العالمي“ في 1 نيسان/أبريل. كان أولئك العاملون في المجال الإنساني الشجعان سيظلون أحياء بيننا لو أن وقفا لإطلاق النار قد فُرض. إننا ندعو إلى إجراء تحقيق وافٍ في تلك الضربات وجميع الهجمات على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وتذكّر لكسمبرغ بأن تعمّد شن هجمات على الأفراد أو المرافق أو المواد أو الوحدات أو المركبات المستخدمة في بعثة للمساعدة الإنسانية يعتبر جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

يجب أن يتلقى موظفو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والجهات الفاعلة

الأخرى في مجال العمل الإنساني في الميدان، بشكل عاجل، الدعم الذي يحتاجونه للقيام بالمهام الموكلة إليهم بموجب ولاياتهم. إن دور الأونروا لا غنى عنه. ويتعين رفع القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على عمل الوكالة. يجب كفالة إيصال المساعدات الإنسانية بشكل موسَّع وآمن ومن دون عوائق وتأخير وبكميات كافية إلى السكان المتضررين في جميع أنحاء قطاع غزة، بما في ذلك المناطق الشمالية. وفي هذا الصدد، تدعو لكسمبرغ إلى التنفيذ الكامل لقرارات المجلس 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024)، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، والتدابير المؤقتة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية ضد دولة إسرائيل في 26 كانون الثاني/يناير و 28 آذار/مارس.

نحيط علماً بالتدابير التي أعلنت عنها السلطات الإسرائيلية في 4 نيسان/أبريل بهدف تحسين إيصال المساعدات الإنسانية. يجب تنفيذ هذه التدابير من دون تأخير. وندعو إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني في جميع الظروف. ونحث الحكومة الإسرائيلية على الامتناع عن شن هجوم على رفح.

تطالب لكسمبرغ بوقف فوري ودائم لإطلاق النار وكذلك الإفراج فورا عن الرهائن دون شروط. إن وقف إطلاق النار وحده هو ما سيُمكن من إنقاذ الأرواح – أرواح المدنيين الفلسطينيين والرهائن. فلا شيء سيجعل من الممكن معالجة الأزمة الإنسانية في غزة وفتح أفق سياسي سوى وقفٍ لإطلاق النار. إن الهدف واضح – التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني تكفل حق الإسرائيليين في العيش في أمن وحق الفلسطينيين في تقرير المصير وفي حياة كريمة في دولتهم. لن يتسنى إحلال سلام شامل وعادل ودائم إلا بحل الدولتين. ونرحب بالعمل الجاري في مجلس الأمن، بناء على مبادرة من فرنسا، لإعادة إطلاق الجهود الدبلوماسية من أجل حل الدولتين.

السيد سوبيرون غوسمان (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/78/PV.66).

لا تزال وجهات نظرنا كما هي فيما يتعلق بالآلية المنشأة بموجب القرار 262/76، المعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن".

هناك حاجة ملحة إلى وقف الإبادة الجماعية في غزة. لا تزال إسرائيل تواصل ارتكاب المجازر بحق الشعب الفلسطيني مع إفلات تام من العقاب، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والعديد من قرارات الأمم المتحدة – وذلك بسبب تواطؤ الولايات المتحدة ودعمها. لقد حالت حكومة الولايات المتحدة دون قيام مجلس الأمن بأي محاولة لفرض وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة، والذي هو المطلب الأكثر إلحاحاً.

ليس هناك أي مصداقية في الخطاب المنافق لحكومة الولايات المتحدة، التي تزعم إبداء قلقها إزاء العدد غير المسبوق من القتلى المدنيين الفلسطينيين والكارثة الإنسانية والمجاعة والوضع الصحي الحرج في غزة جراء الهجوم الإسرائيلي. ستستمر الإبادة الجماعية ما دامت الولايات المتحدة مستمرة في دعم السلطة القائمة بالاحتلال وحمايتها بتزويدها بالأسلحة والمساعدات العسكرية وممارستها لحق النقض في المجلس. لقد كانت الولايات المتحدة البلد الوحيد الذي حتى لم يصوت مؤيدا للقرار 2728 (2024) الذي يدعو إلى وقف مؤقت لإطلاق النار في غزة خلال شهر رمضان.

هناك حاجة ملحة إلى حل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس حل الدولتين، حل يمكِّن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، بالإضافة إلى ضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم. إننا ندعو مجدداً إلى عقد مؤتمر للسلام برعاية الأمم المتحدة بغية الحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ونؤيد بقوة انضمام دولة فلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وهو قرار لا يمكن الاستمرار في تأجيله. ونؤكد من جديد تضامن كوبا الثابت مع القضية الفلسطينية، وكذلك رغبتها في تحقيق السلام والاستقرار في

جميع أنحاء الشرق الأوسط بأسره. ويمكن للبلدان العربية الشقيقة أن تعتمد على دعم كوبا الثابت في هذا المسعى النبيل.

السيد لوفولد (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد كان اتخاذ القرار 262/76 بشأن مبادرة حق النقض أمرا مهما ويُعتبر خطوة كبيرة نحو جعل مجلس الأمن أكثر شفافية وقابلية للمساءلة. يقوض الاستخدام المتكرر لحق النقض فعالية المجلس، غير أن زيادة مشاركة الجمعية العامة في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين أمرٌ مهمٌ في رأينا. صون السلم والأمن أمر أساسي لجميع الدول الأعضاء. وتأسف النرويج لاستخدام عضوين دائمين في المجلس حق النقض (انظر S/PV.9584) في 22 آذار/مارس ضد مشروع قرار مجلس الأمن S/2024/239.

وفي ظل استمرار تدهور الوضع في غزة بسرعة تنذر بالخطر، فإننا نرحب باتخاذ قرار مجلس الأمن 2728 (2024) في 25 آذار/مارس، والذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة والإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن وإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة. يجب الآن تنفيذ هذا القرار الذي طال انتظاره. إن المطالب التي حددها المجلس في القرار ملزمة قانوناً للأطراف ونتوقع منها أن تتصرف وفقاً لذلك.

موقف النرويج واضح تماما. ما فتئنا ندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن على الفور. كما ندعو إلى زيادة كبيرة في المساعدات الإنسانية التي يتسنى إيصالها إلى غزة. لقد تدهورت الحالة الإنسانية في غزة إلى مستوى غير مسبوق. وباتت الآن المجاعة وشيكةً، ووفقا للخبراء من المرجّح جداً أنها قد بدأت بالفعل. يموت الفلسطينيون بالفعل من الجوع ونقص التغذية. وتقع على عاتق إسرائيل مسؤولية كبيرة عن السماح بإيصال كميات أكبر بكثير من المساعدات إلى المحتاجين، لا سيما في المناطق الشمالية. سيصبح فتح معبر إيريتز أمراً إيجابياً جدا إذا أدى ذلك إلى إيصال كميات كبيرة من المساعدات إلى أشد الأشخاص تضرراً. ونشير إلى التدابير المؤقتة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 28 آذار/مارس ونتوقع أن تمتثل لها إسرائيل.

يجب تمكين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من أداء مهامها دون خوف على حياة موظفيها. إن الهجوم الذي شنته إسرائيل مؤخراً على قافلة مساعدات "المطبخ المركزي العالمي" غير مقبول على الإطلاق. للأسف، لم يكن ذلك حادثاً منعزلاً. فقد قُتل ما لا يقل عن 196 من العاملين في المجال الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. ولا بد أن يتوقف ذلك.

استشرافا للمستقبل، أود أن أعرب مجددا عن موقف النرويج الثابت المتمثل في أن حل الدولتين هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يكفل السلم والأمن لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. وسنواصل العمل مع جميع الشركاء المعنيين لكفالة تحقيق هذه النتيجة التي تشتد الحاجة إليها.

السيدة كمبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشعر بانزعاج شديد إزاء النزاع الدائر في غزة. لقد تفاقمت الأزمة الإنسانية وازدادت حالة عدم الاستقرار داخل المنطقة وخارجها. وفي هذا السياق، نرى خطوة إيجابية في اتخاذ مجلس الأمن للقرار 2728 (2024) في 25 آذار/مارس. وكما نتذكر جميعاً، دعا القرار إلى وقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان تحترمه جميع الأطراف، بما يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار وإطلاق سراح جميع الرهائن فوراً ودون شروط. وفيما يتعلق ببلدي، فقد أعربت قيادة الهند بوضوح عن موقف البلد بشأن هذه المسألة في أكثر من مناسبة. وأود أن أطرح أربع نقاط رئيسية في هذا الصدد.

أولا، أدى النزاع الدائر بين إسرائيل وحماس إلى خسائر واسعة النطاق في أرواح المدنيين، ولا سيما أرواح النساء والأطفال. والأزمة الإنسانية الناجمة عن ذلك غير مقبولة إطلاقا. لقد أدنّا بشدة مقتل المدنيين في النزاع. لا بد من تجنب إزهاق أرواح المدنيين في أي حالة نزاع. يجب على الجميع احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في جميع الظروف.

ثانياً، كانت الهجمات الإرهابية على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 صادمة وتستحق إدانتنا القاطعة. لا شيء يسوغ الإرهاب وأخذ الرهائن. تتخذ الهند موقفاً ثابتاً منذ أمد بعيد ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ونطالب بالإفراج فوراً ودون شروط عن جميع الرهائن.

ثالثاً، الحالة الإنسانية في غزة مروعة. لا بد من زيادة المساعدة الإنسانية لشعب غزة فوراً لتفادي مزيد من التدهور في الحالة. نحث جميع الأطراف على التكاتف في هذا المسعى. ونرحّب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في هذا الصدد. تقدم الهند مساعدات إنسانية لشعب فلسطين وستواصل تقديمها.

رابعاً، أكدت قيادة بلدي مراراً وتكراراً أن حل الدولتين الذي يُتوصل إليه من خلال مفاوضات مباشرة مجدية بين الجانبين بشأن مسائل الوضع النهائي هو وحده الكفيل بتحقيق سلام دائم. ونحن ملتزمون بدعم حل الدولتين الذي يمكن بموجبه للشعب الفلسطيني أن يعيش حراً في بلد مستقل داخل حدود آمنة، مع إيلاء المراعاة الواجبة للاحتياجات الأمنية لإسرائيل. وللتوصل إلى حل دائم، نحث جميع الأطراف على تهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف مفاوضات السلام المباشرة بأسرع ما يمكن.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أستهل كلمتي بتوجيه الشكر إلى الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة عملا بأحكام القرار 262/76، في أعقاب استخدام روسيا والصين لحق النقض في 22 آذار/مارس ضد مشروع قرار مجلس الأمن S/2024/239 الذي قدمته الولايات المتحدة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين (انظر S/PV.9584). لقد شاركت إكوادور بانتظام في هذه المناقشات، حتى قبل أن تصبح عضواً منتخباً في المجلس، وذلك لأننا نعتقد أن بقاء الجمعية العامة على علم دائم بجلسات المجلس التي لم تُعتمد فيها مشاريع قرارات بسبب استخدام حق النقض يُعد من الممارسات المفيدة.

وفي الحالة قيد النظر، وبعيدا عن تحليل المواقف المتقاربة أو المتباينة فيما يتعلق بالأسباب التي دفعت إلى استخدام حق النقض، فإن حقيقة استخدامه، وفقا للجزء الأول من الفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة، يدل على تجاهل رأي الأغلبية مرة أخرى ومنع المجلس من التصرف من خلال استخدام هذا الامتياز غير الديمقراطي. هذا هو الواقع. إن حق النقض يخالف رأي الأغلبية المعرب عنه بشأن حالة معينة.

ولذلك من اللافت للنظر أن تُساق حجج واهية ضد تلك الأغلبية، تبعا لما إذا كانت تناسب مصالح أحد البلدان الذي مارس حق النقض أم لا، وذلك في محاولة لتمرير تبعاته على من لا يتفق مع رأي الأقلية هذا. وليس هذا فحسب، بل أنه يسعى في بعض الحالات إلى تعميم عدم احترام الموقف الذي أعربت عنه البلدان بتفسير متعالي لهذا الموقف، وبالتالي فهو يتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء الذي تقوم عليه هذه المنظمة.

وقد أعربت إكوادور، في تصويتها تأييدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2024/239، عن أسباب قرارها التي يشاطرها إياها 11 بلدا، بما في ذلك ثمانية أعضاء منتخبون في مجلس الأمن، كما أعربت عن اقتناعها بأن هذا الجهاز لا يمكن أن يكون منتدى للخصومات الجيوسياسية، بل ينبغي أن يكون منتدى للمصالحة والسلام، وفقا للولاية المنصوص عليها بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة.

إن موقف إكوادور من القضية الفلسطينية معروف جيدا ويستند إلى القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقد أعربت إكوادور، بمواقفها المبدئية، عن التزام حقيقي وثابت بالسلام الذي لن يكون ممكنا إلا بحل تفاوضي وعادل، بوجود دولتين: فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة.

يُعقد هذا النوع من الجلسات بوتيرة متزايدة لأن حق النقض يُستخدم، للأسف، بوتيرة متزايدة. وفي غضون أيام قليلة أخرى سيتعين على الجمعية أن تجتمع مرة أخرى للاستماع إلى حق نقض آخر استخدمه الاتحاد الروسي، مما يدفعني إلى التذكير بأن وفد بلدي كان قد أعرب في نيسان/أبريل 2022، عندما تم اتّخاذ القرار الذي نتناوله (انظر A/76/PV.69)، عن أن هذه المناقشات ليست نهاية المطاف بل نقطة بداية.

في الختام، تكرر إكوادور تأكيد اقتناعها بأن الآلية المنشأة بموجب القرار 262/76 تسهم في الشفافية والمساءلة، وتعزز سلطة الجمعية العامة وعلاقتها بالمجلس، وبالتالي فإنها تعزز منظومة الأمم المتحدة. ولهذا السبب يجب أن ندرس تطورها لتقييم كيفية تأثير حق

النقض على مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

السيدة زالاباتا توريس (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): تكرر كولومبيا تأكيد رفضها الشديد لتصعيد العنف والدمار الذي خلفته دولة إسرائيل في قطاع غزة، وذلك في أعقاب الهجوم المروع الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. فالطريقة الدموية التي يدار بها النزاع وعجز المجتمع الدولي عن اتخاذ إجراءات في مواجهة الفظائع المرتكبة لهما عواقب وخيمة على الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي والعالم بأسره.

لقد قُتل حتى 1 نيسان/أبريل، نتيجة لأفعال إسرائيل، أكثر من 32 600 فلسطيني في غزة – 70 في المائة منهم من النساء والأطفال – بالإضافة إلى 176 من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وإلى جانب ذلك، قُتل 438 فلسطينيا آخرين، من بينهم أكثر من 100 طفل، في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية. وفي الوقت نفسه تشير التقارير إلى إصابة أكثر من 75 ألف شخص في غزة ونزوح 1,7 مليون شخص وأن المجاعة تلوح في الأفق.

بتدمير أكثر من 70 في المائة من البنية التحتية المدنية أو تضررها بشدة باتت غزة غير صالحة للعيش. وتروعنا أيضا الغارة الجوية الإسرائيلية التي أدت إلى مقتل العديد من العاملين في المنظمة الإنسانية "المطبخ المركزي العالمي" قبل أسبوع.

بالنسبة لكولومبيا، عقد هذه الجلسة العامة للجمعية العامة بشأن استخدام حق النقض في مجلس الأمن لدى التصويت على مشروع القرار S/2024/239، الذي سعى إلى معالجة الأزمة الإنسانية الخطيرة التي تشهدها غزة حاليا، يتيح لنا تسليط الضوء على نهجين. أولا، إن الوقف الفوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن واتخاذ إسرائيل تدابير لمنع أعمال الإبادة الجماعية هي أمور ملحة وضرورية من أجل البدء في البحث عن حل دائم للنزاع. ثانيا، إن حق النقض هو امتياز إمبريالي وغير ديمقراطي وغير عادل يحد من فعالية مجلس الأمن في الوفاء بولايته لصون السلم والأمن الدوليين، كما رأينا في إخفاقه المتكرر في اتخاذ إجراء حاسم في مواجهة الأعمال الهمجية التي تحدث في غزة.

منذ مؤتمر سان فرانسيسكو في عام 1945 وموقف كولومبيا من حق النقض واضح وثابت. فقد صوت بلدي ضد منح حق النقض، ليس لأننا اعتبرناه أداة تتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة الذي يكمن في صميم ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل لأننا توقعنا أيضا الآثار السلبية التي قد تترتب على هذا الامتياز في المستقبل. وبالنسبة لكولومبيا، فإن إلغاء حق النقض ضروري لكفالة وفاء مجلس الأمن بولايته على النحو الملائم.

وفي غضون ذلك، نصر على ضرورة تعزيز وتوسيع نطاق امتثال الدول الأعضاء لجميع الآليات التي تحد من استخدام حق النقض وتزيد من المساءلة عند الاحتجاج به، لا سيما في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية – وهي فظائع من واجبنا توفير الحماية في مواجهتها. ونشير على وجه التحديد إلى المبادرة الفرنسية المكسيكية، ومدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، وقرار "الاتحاد من أجل السلام" (القرار 377 ألف (د–5))، ومبادرة استخدام حق النقض، والفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة.

أخيرا، وكما ذكرنا في مختلف المحافل الدولية، لا بد من قبول فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. فلم يعد من الممكن أن يخضع اعتراف الأغلبية الساحقة للجمعية لمصالح أقلية ذات امتيازات خاصة.

السيد فرانسا دانيسي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة.

نجتمع مرة أخرى لتناول الحالة المروعة في غزة واستخدام حق النقض ضد الإجراءات المقترحة في مجلس الأمن (انظر S/PV.9584). وبكل أسى نذكّر بفشل المجلس المتكرر في التوصل إلى اتفاق في مواجهة معاناة إنسانية لا توصف وانتهاكات جسيمة للغاية للسلم والأمن الدوليين والتهديدات التي تلت ذلك.

لقد صادف يوم أمس مرور ستة أشهر على اندلاع الأزمة الحالية في غزة. كم كان من الممكن أن تتطور الأحداث بشكل مختلف لو كان مجلس الأمن قد اغتنم الفرص لوقف تلك الأهوال في وقت مبكر، فرص مثل مشروع القرار S/2023/773 الذي قدمناه أثناء رئاستنا للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. فلو تم اعتماده لأمكن إنقاذ آلاف الأرواح وتفادي الكثير من المعاناة. مرة أخرى، يجب أن نتذكر أن اتخاذ إجراء فوري وحاسم هو أمر أساسي لتحقيق مهمة المجلس.

ولحسن الحظ، أمكن أخيرا اتخاذ القرار 2728 (2024) الذي صاغه الأعضاء العشرة المنتخبون في مجلس الأمن ويدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان. ومع ذلك، لا يمكن أبدا تعويض الخسائر في الأرواح البشرية والوقت الذي مرّ حتى تم اتخاذه. وحتى الآن، لم يتم تنفيذ القرار 2728 (2024).

وهنا، أودّ أن أكون واضحا جدا. إن القرار 2728 (2024)، شأنه شأن جميع القرارات الأخرى التي اتخذها مجلس الأمن، ملزم بطبيعته ويجب احترامه وتنفيذه بالكامل من جانب جميع الأطراف، من دون مزيد من التأخير غير المقبول.

ويجب ألا نكتفي بالتدابير المرغوبة ولكن المؤقتة. فكما كان ينبغي على المجلس أن يتصرف في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، يجب عليه أن يتصرف الآن بما يتجاوز أحكام القرار 2728 (2024). إن الحالة على الأرض كارثية بكل ما تعنيه الكلمة. قطاع غزة في حالة خراب. وقد بات مستقبل أجيال كاملة من سكان غزة ورفاههم على المحك حقا.

ولذلك نحث أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما أعضائه الدائمين، على النهوض بمسؤولياته الجسيمة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة واتخاذ خطوات مجدية وحازمة لتمهيد الطريق أمام تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين. فهم الذين سيتحملون التكلفة السياسية والمعنوية الباهظة المترتبة على التقاعس عن العمل أو اتخاذ إجراءات متأخرة وغير كافية.

السيد مايثن (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم.

في البداية نذكّر بمعارضتنا لجميع أوجه استخدام حق النقض ودعواتنا المستمرة إلى إلغائه.

إن الحالة في غزة كارثية حقا. فلا يزال عدد الضحايا المدنيين يتزايد يوميا. وعلى الرغم من التحذيرات الصارخة من مجاعة وشيكة لا تزال إسرائيل تفرض قيودا على دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة.

ونذكر بشعور من الرعب بوفاة موظفي منظمة "المطبخ المركزي العالمي" الأسبوع الماضي، والذين قتلوا في غارة إسرائيلية أثناء إيصال المساعدات الإنسانية التي يحتاج إليها سكان غزة بشدة. إننا نطالب بتحقيق المساءلة وبإجراء تحقيق كامل ومستقل.

لقد قُتل حتى الآن أكثر من 200 من العاملين في المجال الإنساني في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. إنها حصيلة وفيات صادمة حقا. ننعي جميع الأرواح الغالية التي فُقدت ونقدم خالص تعازينا لأسرهم.

إن العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم موظفو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، يقدمون المساعدة المنقذة للحياة في ظل ظروف لا تُطاق. ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن جماعات الإغاثة قد أُجبرت على وقف عملياتها. يجب احترام هؤلاء العاملين وحمايتهم بما يتفق تماما مع القانون الدولي الإنساني.

بالإضافة إلى ذلك، ندعو إسرائيل إلى رفع جميع القيود التي فرضتها على عمل الأونروا فورا. إن الأونروا هي العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في غزة. ومنع إيصال المساعدات إلى شمال غزة يشكّل عرقلة متعمدة للمساعدات المنقذة للحياة.

وفي هذا الصدد، نرحب بقرار محكمة العدل الدولية الذي يأمر باتخاذ تدابير تحفظية إضافية في قضية تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل). ومن الأهمية بمكان أن الأمر الصادر في آذار/مارس يُلزم

إسرائيل بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة والفعالة لكي تكفل، بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة، توفير الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، من دون عوائق وعلى نطاق واسع، بما في ذلك عن طريق زيادة قدرة نقاط العبور البرية وعددها. ويعكس الأمر الذي أصدرته المحكمة في كانون الثاني/يناير مسؤولية إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني عن تيسير وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ومن دون عوائق إلى قطاع غزة وفي جميع أنحائه. وفي حين أن هذه المسؤولية لا تزال قائمة بطبيعة الحال، يذهب أحدث أمر ملزم قانونا من المحكمة العالمية إلى أبعد من ذلك. فنرى أنه يلزم إسرائيل بالمعاونة في توزيع المساعدات. ويعكس ذلك الحالة المتردية بشكل متزايد في الميدان. إننا ندعو إسرائيل إلى تنفيذ أوامر المحكمة على وجه السرعة. وفي هذا الصدد، تبدو رسالة الأمين العام بشأن الحالة الإنسانية في غزة واضحة وضوح الشمس: إما زيادة المساعدات أو المجاعة.

لقد رحبنا باتخاذ مجلس الأمن للقرار 2728 (2024) في 25 آذار/مارس الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وإيصال المساعدات الإنسانية من دون عوائق. فذلك القرار، على الرغم من تأخره لفترة طويلة، شكل خطوة في الاتجاه الصحيح، ومثل إجماعا دوليا واضحا بشأن ما يجب القيام به لتجنب وقوع المزيد من الكوارث.

ومع ذلك، لم نشهد اتخاذ أي إجراء. ولم نشهد أي وقف لقتل المدنيين الأبرياء، أو أي وقف لتدمير البنية التحتية المدنية، ولا أي زيادة كبيرة في إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وباتت المجاعة تقترب من شمال غزة أكثر من أي وقت مضى. إن هذا القرار ملزم ويجب تنفيذه فورا.

لقد صادف يوم أمس مرور ستة أشهر منذ أن شنت حماس هجماتها المستهجنة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد أدنّا تلك الهجمات المروّعة بأشد العبارات الممكنة آنذاك، ونفعل ذلك مرة أخرى اليوم. ومع ذلك، فإن الإقرار بالصدمة والرعب اللذين خلفهما يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر لا يعمينا عن حقيقة الرد العسكري الإسرائيلي غير المتناسب الذي تسبب في الموت والدمار في غزة على نطاق كارثي. إن استخدام إسرائيل للقوة في غزة يتجاوز ما يسمح به القانون الدولي بأشواط. وبعد ستة أشهر من العنف والفظائع باتت الحالة أكثر هشاشة، مع تزايد مخاطر التصعيد الإقليمي يوميا.

ويؤكد الهجوم على البعثة الدبلوماسية الإيرانية في دمشق الحاجة إلى تهدئة كبيرة وفورية للنزاع الذي يهدد بالانتشار في الشرق الأوسط بأكمله. يجب احترام حرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية والموظفين الدبلوماسيين والقنصليين في جميع الظروف وفقا للقانون الدولي. وقد كان الأمين العام واضحا في هذا الشأن، ونحن ندعمه بشكل كامل.

تدعو أيرلندا جميع أطراف النزاع إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس لمصلحة السلام.

وكان مجلس الأمن قد أكد سابقا التزامه الراسخ برؤية حلّ الدولتين، حل يقضي بأن تعيش دولتان ديمقراطيتان، هما إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها، بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونذكّر مرة أخرى بتلك الرؤية، ونأمل أن تكون الفرصة لا تزال سانحة، على الرغم من الفوضى والمعاناة خلال الأشهر الستة الماضية، لتحقيق السلم والأمن الدائمين للإسرائيليين والفلسطينيين.

لقد عمل شركاؤنا العرب بلا كلل في الأسابيع الأخيرة على مبادرة سلام توفر إطارا لحل إقليمي شامل. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم تلك الخطة.

ويشكّل القرار الذي اتخذته الحكومة الفلسطينية الجديدة بتقديم طلب رسمي للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة خطوة مهمة أيضا، وهي خطوة ستحظى بدعم أيرلندا الكامل.

السيد فيشانكاياكيج (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكّل الحالة الإنسانية المتدهورة في غزة كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل. ولا يمكن لهذه الحالة أن تستمر. إن الوقف الفوري لإطلاق النار بالغ الأهمية،

شأنه شأن الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. ومن الضروري أيضا اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع المزيد من التصعيد والحسابات الخاطئة التي قد تؤدي إلى اتساع رقعة النزاع في منطقة مضطربة بالفعل. ومن المهم اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق تسوية سلمية وعملية ودائمة على أساس حل الدولتين، وقد آن الأوان لذلك.

وبناء عليه، ترحب تايلند باتخاذ القرار 2728 (2024)، في 25 آذار/مارس، والذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان تحترمه جميع الأطراف، بما يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، كما يشدد على الحاجة الملحة إلى توسيع نطاق تدفق المساعدات الإنسانية إلى المدنيين. وهذه خطوة مهمة في سلسلة الخطوات الإضافية التي يتعين اتخاذها لتحقيق السلم والأمن الدائمين في المنطقة. وبالتالي فإننا نشيد بمجلس الأمن على هذا الإنجاز. ولكن يجب تنفيذ هذا القرار على الأرض فوراً. فحياة الناس مرهونة بذلك. إن شهر رمضان المبارك يقترب من نهايته، ولكن الأطراف المعنية لم تنفذ القرار بالكامل بعد. ولذلك ننضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى تنفيذ القرارات ذات الصلة فوراً.

ومن هنا، نرحب بالإجراءات التي اتخذها المجلس، ونأمل أن يواصل المجلس متابعة تنفيذ القرار لا من خلال كفالة تنفيذه فحسب، بل باتخاذ خطوات ضرورية أخرى أيضا لمواصلة تخفيف محنة جميع الناس، وخاصة أولئك الذين يعانون معاناة هائلة بسبب القتال في غزة.

ولتحقيق هذه الغاية، تدعو تايلند جميع الأطراف إلى التمسك بميثاق الأمم المتحدة واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963. كما ندعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والوفاء بها.

وكما كررت تايلند في عدة جلسات للأمم المتحدة، أود أن أناشد مرة أخرى بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، بمن فيهم الرعايا التايلنديون المتبقون. وندعو إلى مواصلة تقديم العلاج والرعاية اللائقين لهؤلاء الرهائن. وبالتالي فإننا ندعم المفاوضات الجارية بين الأطراف المعنية التي من شأنها تأمين الإفراج عن هؤلاء الرهائن.

يجب أن تكون حماية المدنيين أولوية في جميع الأوقات. ولذلك ندين بأشد العبارات جميع أشكال العنف والهجمات ضد المدنيين الأبرياء بغض النظر عن جنسياتهم. كما نعارض الأعمال التي من شأنها أن تؤدي إلى التهجير القسري للمدنيين أو نقلهم من غزة.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الأخبار المأساوية عن الأحداث التي وقعت مؤخرا في المركز الطبي في غزة، وكذلك فيما يتعلق بقافلة المساعدات الإنسانية في دير البلح. فلا بد من ضمان حماية العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية وسلامتهم.

وتوافق تايلند على أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هي العمود الفقري لجميع الاستجابات الإنسانية في غزة. يجب أن نكفل التمويل لجهود الإغاثة، وأن نكفل أيضا وصول المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن ومستمر ومن دون عوائق للمحتاجين في غزة. وفي هذا الصدد، نناشد المجتمع الدولي باستئناف تمويل الأونروا ونعرب عن تقديرنا لأولئك الذين قاموا بذلك بالفعل.

وتؤكد تايلند مرة أخرى دعمها للجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز الحوار والدبلوماسية ووقف التصعيد واستخدام الوسائل السلمية بغية إيجاد حل للمسألة يتفق عليه الطرفان، وفقا لحل الدولتين، تعيش بموجبه دولتا إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها، وبما يتوافق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونرى أن حق النقض ليس امتيازا بل مسؤولية تقع على عاتق مجلس الأمن في أداء دوره الأساسي المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين. ومن المؤكد أن وجود مجلس موحد سيحدث تحسنا كبيرا في الحالة الإنسانية في الشرق الأوسط. لذا، أرجوكم أن تعملوا معا. فجميع المتضررين من هذه الحالة المأساوية لا يستحقون أقل من ذلك.

السيد فيروتا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب بهذه المناقشة المنعقدة في إطار مبادرة استخدام حق النقض.

إن ما حدث في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 لم يكن عملا اعتياديا. وقد ورد ذلك بوضوح، شأنه شأن إدانة هجمات حماس، في

مشروع القرار S/2024/239 الذي قدمته الولايات المتحدة واستخدمت روسيا والصين حق النقض ضده في 22 مارس/آذار.

بعد مرور ستة أشهر وقبل نهاية شهر رمضان بقليل، وعلى الرغم من اتخاذ القرار 2728 (2024) في 25 آذار/مارس، لا يزال النزاع في غزة مستمرا وكذلك تستمر المعاناة الهائلة للمدنيين.

يرحب وفد بلدي بالجهود الدبلوماسية الجارية، بقيادة الولايات المتحدة وقطر ومصر، للتوصل إلى وقف مستدام لإطلاق النار في غزة، وتأمين الإفراج الفوري عن جميع الرهائن وتقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة للمدنيين الفلسطينيين في غزة.

لا يزال لدى رومانيا مواطنون مزدوجو الجنسية تحتجزهم حماس كرهائن. إننا ندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين. كما ندعو إلى التقيد بالالتزامات بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بجميع الأشخاص المحتجزين، بما في ذلك الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويرحب وفد بلدي أيضا بالجهود المبذولة على نطاق واسع للسماح بوصول المزيد من المساعدات الإنسانية إلى السكان الفلسطينيين. وقد أرسلت حكومة بلدي في الشهر الماضي دفعة جديدة من المساعدات الإنسانية إلى مستشفى ميداني أردني في غزة. ونحن نستكشف خيارات أخرى لزيادة دعمنا.

ولا بد من احترام وحماية العاملين في المجال الإنساني والأصول المستخدمة فيه. كما يجب على جميع الأطراف أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، من أجل حماية المدنيين والأعيان المدنية. ونكرر إدانتنا الشديدة لجميع الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية، فضلا عن أي أعمال عنف وأعمال عدائية ضد المدنيين.

وترحب رومانيا بإنشاء الممر البحري الإنساني إلى غزة وبمغادرة أول سفينة بقيادة قبرص. وينبغي أن يكمّل ذلك فتح إسرائيل لمزيد من نقاط التفتيش بغية تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين الفلسطينيين.

إن حماس لا تمثّل الشعب الفلسطيني. ويمكن لأفعالها أن تضر بالقضية الفلسطينية وبآفاق حل الدولتين، الذي يبقى أمرا لا غنى عنه والخيار الوحيد المتاح لحل دائم للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

كما يظل حل الدولتين أمرا لا غنى عنه لإحلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي رأينا، سيمنع حل الدولتين امتداد النزاع وسيمنع أطرافا فاعلة أخرى من تأجيجه. ونكرر الدعوة إلى جميع الأطراف للامتناع عن الأعمال التي تقوض مبدأ حل الدولتين وإمكانية قيام دولة فلسطينية في المستقبل جنبا إلى جنب مع إسرائيل آمنة.

السيد فاسكونسيلوس إي كروس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): في الربع الأول من هذا العام فقط استُخدم حق النقض أربع مرات في مجلس الأمن. وإذا استمر هذا التوجه فقد يصل هذا العدد، بحلول نهاية عام 2024، إلى مستويات لم نشهدها منذ عقود.

تأسف المكسيك لهذه الحالة التي تشل الأمم المتحدة في مواجهة قضايا شديدة الخطورة، مثل النزاع في غزة. إن اللجوء إلى حق النقض يمثل على الدوام فشلا دبلوماسيا، لأنه يكشف أن الممثلين الذين استخدموا حق النقض لم يتمكنوا من إقناع أقرانهم خلال المفاوضات. يؤدي حق النقض إلى تفاقم الاستقطاب وبالتالي يقوض قدرتنا الجماعية على التوصل إلى اتفاقات لصون السلام أو استعادته.

ولهذا السبب تدعو المكسيك الدول الأعضاء مجددا إلى الانضمام للمبادرة الفرنسية المكسيكية للحد من استخدام حق النقض في حالات ارتكاب الفظائع الجماعية. وكلما زاد عدد الدول الموقعة على المبادرة كلما ازدادت الرسالة وضوحا وإقناعا للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. فعندما تكون أرواح الآلاف من الناس على المحك يكون شلل المجلس غير مبرر ويقوض الثقة في الأمم المتحدة.

وتأسف المكسيك لاستخدام الصين والاتحاد الروسي لحق النقض في 22 آذار/مارس (انظر S/PV.9584). وفي الوقت نفسه، يقدر بلدي العمل الذي قام به أعضاء مجلس الأمن المنتخبون الذين مكّنوا من اتخاذ القرار 2728 (2024). وقد طالب القرار بشكل واضح لا لبس فيه

بوقف لإطلاق النار خلال شهر رمضان والإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن وإزالة العقبات التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية في غزة. ويقع على عاتق جميع الدول الأعضاء الآن واجب الامتثال لتلك الأحكام لأن ميثاق الأمم المتحدة يُلزمنا بقبول جميع قرارات مجلس الأمن والامتثال لها. وينبغي ألا نسمح باستثناءات.

تجدد المكسيك دعوتها إلى وقف الأعمال العدائية نهائيا في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ونذكّر أطراف النزاع بأن القانون الدولي الإنساني يحظر الهجمات العشوائية وأعمال العنف ضد السكان المدنيين التي ترتكبها حماس وغيرها من المنظمات المتطرفة وكذلك الجيش الإسرائيلي. وتتعارض الهجمات الموجهة ضد العاملين في المجال الإنساني والبنية التحتية المدنية مع القانون الدولي. ولذلك تدين المكسيك الغارات الجوية التي شنها الجيش الإسرائيلي وتسببت في مقتل سبعة من موظفي منظمة "المطبخ المركزي العالمي" في 1 أبريل/نيسان. ونتفق مع الوفود الأخرى التي أعربت عن وجهات نظرها بشأن أهمية إجراء تحقيق مستقل في الهجمات التي يتعرض لها العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، بصرف النظر عن جنسيتهم، من أجل تحديد المسؤولية عن شنها. فالقانون الدولي الإنساني ملزم لجميع أطراف النزاع المسلح، بما في ذلك الجماعات غير الحكومية. إن القبول بتطبيق القانون الدولي الإنساني بشكل انتقائي سيفتح الباب أمام الهمجية.

ترفض المكسيك بشدة النزاع العنيف الدائر في قطاع غزة الذي أودى بحياة حوالي 33 ألف فلسطيني. فهذه الحالة غير مقبولة، خاصة في شهر رمضان، والذي هو وقت مقدس لملايين المسلمين حول العالم. إذ ينبغي أن يكون وقتاً للسلام والتأمل.

أخيرا، نؤكد من جديد تأييدنا للتوصل إلى حل نهائي للنزاع يستند إلى وجود دولتين، بحيث يعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل ويسمح بتوطيد دعائم دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء سياسيا واقتصاديا، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وفقا للقانون الدولي، ولا سيما قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

السيد كولهانيك (تشيكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشعر تشيكيا بالحزن على كل مدني أزهقت روحه وتؤيد بقوة بذل أي جهود واقعية لإنهاء معاناة المدنيين في النزاع ومنع تكراره في المستقبل. إن شعوب المنطقة تحتاج إلى حلول مستدامة، وهي تستحق ذلك. وتأسف تشيكيا لاستخدام حق النقض الذي يحول دون اتخاذ مجلس الأمن للإجراءات اللازمة في حالات الأزمات – حيث كل ساعة تمر مهمة. لو كان مشروع القرار S/2024/239 قد اعتُمد (انظر S/PV.9584) لأمكنه تسريع الجهود الدبلوماسية المهمة، بما في ذلك تلك التي تقودها مصر وقطر والولايات المتحدة من أجل إطلاق سراح الرهائن وإعلان هدنة إنسانية من شأنها أن تخفف من المحنة الإنسانية الأليمة في غزة.

إننا نُقدّر الجهود التي أدت لاحقا إلى اتخاذ مجلس الأمن للقرار 2728 (2024). ولكننا نشعر بخيبة أمل لأن المجلس امتنع مرة أخرى عن إدانة أعمال الإرهاب المروعة التي ارتكبتها حماس ضد إسرائيل وأشعلت فتيل الحرب وما تبعها من عواقب مأساوية. يجب أن لا يكون هناك مجال لتبرير الفظائع التي ارتكبتها حماس وغيرها من الإرهابيين. ندعو حماس مجددا إلى إطلاق سراح جميع الرهائن فورا وبدون أي شروط مسبقة. وفي الوقت نفسه، نشعر ببالغ القلق إزاء الحالة في غزة التي انتقل إليها القتال لاحقا. ما فتئ الناس في غزة يواجهون أزمة إنسانية حادة، حيث يتهدد نصف السكان خطر المجاعة الوشيك وانهيار الخدمات الأساسية. إن وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ومن دون عوائق إلى قطاع غزة وجميع أنحائه أمر ضروري لتزويد السكان المدنيين بالمساعدة المنقذة للأرواح والخدمات الأساسية على نطاق واسع. ولذلك انضمت تشيكيا إلى الجهود الإنسانية الرامية إلى منع تفاقم الحالة المتردية أصلاً في غزة من خلال مساهماتنا في برنامج الأغذية العالمي في كانون الثاني/يناير، ومرة أخرى في نيسان/أبريل. ونحث جميع الأطراف على احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكفالة إيصال المساعدات الإنسانية من أجل توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية العاجلة.

يجب إيجاد حل للأزمة في غزة باعتبارها مسألة عاجلة. وعلى المدى الطويل، ستظل تشيكيا ملتزمة بإنعاش عملية التسوية السلمية

والدائمة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وتؤكد على أن حل الدولتين هو وحده الكفيل بتلبية الاحتياجات الأمنية لإسرائيل والتطلعات السياسية للشعب الفلسطيني.

السيد الضَّحَّاك (الجمهورية العربية السورية): نشكركم، سيدي الرئيس، على جهودكم في إدارة أعمال الجمعية العامة. ينضم وفد بلدي إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثل المجموعة العربية وممثل مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/78/PV.66).

إن وفد بلدي يتوجه بالشكر لوفود كل من الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على تصويتها ضد مشروع القرار (S/2024/239) الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن بشأن العدوان الإسرائيلي على غزة (انظر S/PV.9584)، والذي تجاهل مشاغل ومقترحات المجموعة العربية التي تم التأكيد عليها خلال المفاوضات، كما خالف إرادة الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة الذين طالبوا، وما زالوا يطالبون، بوقف فوري ومستدام لإطلاق النار.

إن الغاية من مشروع القرار الأمريكي لم تكن بأي حال معالجة الكارثة الإنسانية الراهنة في غزة، ولا وقف جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكابها، والتي أدت إلى استشهاد أكثر من 33 ألف فلسطيني جلهم من النساء والأطفال، وإصابة عشرات الآلاف غيرهم، بل جاء لغايات ترتبط بالألاعيب السياسية للإدارة الأمريكية. وقد سعت الإدارة الأمريكية من مشروع قرارها إلى المماطلة وإتاحة المزيد من الوقت للاحتلال الإسرائيلي لمواصلة جرائمه الوحشية بحق الشعب الفلسطيني والطواقم الإنسانية، وهو ما تجلى في خلو المشروع من أي مطالبة واضحة بالوقف الفوري لإطلاق النار، وربطه أي وقف محتمل للعدوان بشروط في محاولة للمساواة بين المحتل الإسرائيلي والشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال، أي المساواة بين القاتل والضحية. لا بل إن الإدارة الأمريكية ضمّنت مشروع القرار لغات من شأنها منح سلطات الاحتلال رخصة لمواصلة حربها على الشعب الفلسطيني، وتمكينها من شن هجوم على الملاذ الأخير لأهالي غزة، أي على رفح، على الرغم من التحذيرات والمناشدات التي أطلقتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للحيلولة دون ذلك.

إن تصويت وفدي الاتحاد الروسي والصين ضد مشروع القرار الأمريكي يعبّر عن قيم القانون الدولي ومبادئ الميثاق، ويتسق مع المطالبات الدولية بوقف إطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية ومنع التهجير القسري والعمل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالصراع العربي الإسرائيلي. لقد أمعنت الإدارة الأمريكية في تجاهل تلك المطالبات، وواصلت توفير الدعم الأعمى واللامحدود للسلطات الإسرائيلية وحمايتها من أي مساءلة أو عقاب، الأمر الذي شجع كيان الاحتلال على مواصلة جرائمه وأعماله العدوانية الرامية لجر المنطقة بأسرها إلى دوامة من العنف وتهديد السلام والأمن الإقليميين والدوليين، والتي كان آخرها العدوان الإسرائيلي الإرهابي على القنصلية الإيرانية في دمشق.

تشدد سورية على ضرورة تحمل الأمم المتحدة لمسؤولياتها في وقف الجرائم الإسرائيلية وضمان المساءلة عنها. وتؤكد سورية مجددا وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله لنيل حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس ومنحها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

السيد الأدب (تونس): أتقدم بالشكر إلى السيد دنيس فرانسيس، رئيس الجمعية العامة، على دعوته لعقد هذه الجلسة للتداول مرة أخرى بشأن مناقشة مجلس الأمن للعدوان المستمر لسلطات الاحتلال على قطاع غزة.

وعلى الرغم من اتخاذ المجلس ثلاثة قرارات ملزمة قانونيا بشأن الحالة في غزة، وآخرها القرار 2728 (2024) الذي طالب بوقف إطلاق النار خلال شهر رمضان الذي شارف على الانتهاء، واصلت سلطات الاحتلال الاستهتار بالشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، بل أمعنت في جرائم الإبادة ضد الشعب الفلسطيني مع مواصلة تهديدها بتنفيذ مخططها لاجتياح رفح. وفي هذا السياق، نجدد مطالبة مجلس

الأمن بتحمل مسؤولياته بعيدا عن الحسابات السياسية التي أثرت بشكل واضح على مصداقيته وعلى قدرته على الاضطلاع بالمهام الأساسية التي المنوطة به بموجب الميثاق، لحفظ السلام والأمن الدوليين نيابة عنا جميعا.

هذا يبعث ضمنيا رسائل خاطئة إلى سلطات الاحتلال لمواصلة جرائمها وانتهاكاتها لكل قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، دون مساءلة أو محاسبة. لا بد من وقفة حازمة من المجتمع الدولي ومجلس الأمن بكل أعضائه لوقف جرائم الإبادة ضد الشعب الفلسطيني المتواصلة منذ ستة أشهر والتي خلفت أكثر من 33 000 شهيد من المدنيين، الأغلبية من النساء والأطفال، وحالات إنسانية رهيبة غير مسبوقة بسبب العمليات العسكرية العدوانية للاحتلال وقطع وعرقلة المساعدات الإنسانية والدواء والوقود والماء واستخدام الجوع كوسيلة حرب، علاوة على استهداف عمال الإغاثة الإنسانية.

كان بالإمكان تفادي كل هذه الخسائر والمعاناة الإنسانية وإنقاذ آلاف الأرواح البشرية، لو اضطلع مجلس الأمن بدوره بكل مسؤولية بعيدا عن الحسابات السياسية والانتقائية وازدواجية المعايير، ولو تم تغليب مبادئ القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحق في الحياة وفي تقرير المصير. لا يمكن القبول بتواصل هذه الحالة المرفوضة بجميع المقاييس والمتنافية مع كل القيم الكونية والإنسانية والمبادئ التي قامت عليها منظمة الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، يود وفد بلدي التشديد على النقاط التالية:

أولا، ضرورة إلزام السلطة القائمة بالاحتلال بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بصفة فورية وغير مشروطة، ومساءلتها ومحاسبتها على كل جرائمها ضد الشعب الفلسطيني.

ثانيا، ضرورة إقرار وقف فوري ودائم لإطلاق النار، ومنع ممارسات ومخططات التهجير القسري وتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين في كافة الأرض الفلسطينية المحتلة، والتصدي لمسعى الاحتلال إلى اجتياح رفح والتسبب في كارثة إنسانية في حق أكثر من 1,5 مليون فلسطيني.

ثالثا، وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني وللحصار التجويعي والإبادة الصامتة التي تمارسها ضده سلطات الاحتلال، واتخاذ كافة الإجراءات لتيسير دخول المساعدات الإنسانية وضمان تسريع نسق ونطاق وصولها دون عوائق.

كما نؤكد الدور المحوري لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ونرفض محاولات استهدافها وتفكيكها وإنهاء وجودها. وندعم طلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة. كما نؤكد أن نصرة الحق الفلسطيني مسؤولية أخلاقية وقانونية محمولة على المجموعة الدولية بأسرها.

في الختام، أجدد تأكيد موقف تونس الثابت الداعم للشعب الفلسطيني الشقيق في صموده ضد ممارسات الاحتلال وحرب الإبادة التي يتعرض لها، وفي كفاحه من أجل إقامة دولته المستقلة على كل أرض فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف. كما يعرب وفد بلدي مجددا عن فائق التقدير والدعم لمساعي وجهود الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ولهيئات الأمم المتحدة وموظفيها الهادفة إلى التوصل إلى وقف إطلاق النار في قطاع غزة والتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني.

السيد لاغوريو (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): إن عقد الجلسة العامة اليوم وفقا للقرار 262/76 دليل على استعداد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمعالجة المسائل التي تهدد السلام والأمن الدوليين والتصدي لها، مع السعي إلى تحلي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بقدر أكبر من المسؤولية في سلوكهم.

إن حق النقض آخر تدبير يُلجأ إليه، ويُتوقع من الأعضاء الدائمين في المجلس، لدى استخدامه، تقديم تفسيرات مستفيضة للجمعية العامة، بحيث لا يقوض سلطة مجلس الأمن بل على العكس من ذلك يعزز العلاقة التكاملية الواجبة بين الجهازين. ومن هذا المنطلق، أيدت الأرجنتين اتخاذ القرار 262/76 وتعتبره خطوة مهمة نحو تعزيز أداء الأمم المتحدة. فاستخدام حق النقض يؤثر على عمل مجلس الأمن وعمل المنظمة ككل. وفقا للمادة 24 من ميثاق الأمم

المتحدة، يتصرف مجلس الأمن بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء. لذلك، تقع على عاتقه مسؤولية قانونية وسياسية وأخلاقية عن التصرف على نحو ملائم ومسؤول، ويجب على أعضائه أن يتخذوا قرارات تستند إلى المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

أولا، يود بلدي أن يشير إلى أهمية إلغاء حق النقض أو الحد من استخدامه. فقد صُمم حق النقض، وفقاً لأحكام الفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة، كآلية للمساءلة تهدف إلى صون السلام والأمن الدوليين، بما يعكس واقعا وسياقا عفا عليهما الزمن منذ فترة طويلة. وتريد الأرجنتين أن تكون واضحة في هذه النقطة: إن استخدام حق النقض لا يعرّض فعالية ميثاق الأمم المتحدة للخطر فحسب، بل يلقي أيضا بظلال من الشك على مستقبل الأمم المتحدة ومصداقيتها. ولهذا السبب أعربت جمهورية الأرجنتين تاريخيا عن معارضتها لاستخدام حق النقض، وهو موقف اتخذه بلدي في عدد من المحافل، مثل الجمعية العامة – لا سيما في المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن – وفي مجلس الأمن نفسه عندما كنا عضوا غير دائم. بات استخدام حق النقض آلية معرقلة تنتقص من كفاءة الأمم المتحدة وقدرتها الإدارية فيما يتعلق بإحدى مسؤولياتها الأساسية، ألا وهي صون السلام والأمن الدوليين. ويسهم بالتالي في تفاقم انعدام الثقة بالأمم المتحدة. ومن شأن الاستمرار في التفكير في الظروف الحالية استنادا إلى نموذج يرتكز على آثار الحرب العالمية الثانية أن يولد المزيد من الإجحاف والظلم لنا "نحن الشعوب"، كما جاء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة. ولهذا السبب، تسعى الجمعية العامة، من خلال قرارها 262/76، إلى التخفيف من حدة الفراغ المؤسسي غير المبرر وغير القابل للتفسير.

ثانيا، تكرر الأرجنتين إدانتها للهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ضد إسرائيل واحتجاز الرهائن. وتعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، في إطار احترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. كما تطالب بالإفراج غير المشروط عن الرهائن الذين لا يزالون محتجزين في قبضة حماس. وفي الوقت نفسه، تأسف الأرجنتين بشدة لتدهور الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في غزة، وتدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار للتمكين من دخول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين. كما أن الحالة في غزة مثال جيد على الوقت والعمليات التي ينطوي عليها تعامل مجلس الأمن مع الحالات التي تشكل تهديدا مباشرا للسلام والأمن الدوليين. فبعد أكثر من خمسة أشهر، اتخذ مجلس الأمن من فوره القرار 2728 (2024) الذي يدعو أخيرا إلى وقف إطلاق النار – مع اقتصار ذلك على شهر رمضان – بالإضافة إلى إطلاق سراح جميع الرهائن ووصول المساعدات الإنسانية والامتثال للقانون الدولي. وهذا وقت طويل جدا عندما نتحدث عن حياة الكثير من الأشخاص، ومنها حياة الكثير من الأطفال.

في الختام، تدعو الأرجنتين، كما دأبت على ذلك منذ بدايات منظمتنا، إلى حل الدولتين وفقا للقرارات التي اتّخذتها الأمم المتحدة.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): عندما أنشئ مجلس الأمن ليحل محل عصبة الأمم في حفظ السلام العالمي بسبب فشل الأخيرة في ذلك، كان من المتوقع أن يعالج مجلس الأمن انتشار الأزمات العالمية. شهدنا على مر السنين، دينامية غير متوازنة في المجلس أعاقت فعاليته في بعض الأحيان، مما أدى إلى عواقب وخيمة على السكان المدنيين في البلدان المعنية، وتفاقُم الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

كما نص عليه القرار 262/76 الذي يُلزم رئيس الجمعية العامة بعقد جلسة عامة عند استخدام حق النقض في مجلس الأمن، نجتمع هنا للمرة الثانية خلال فترة عضويتنا بوصفنا عضوا منتخبا في مجلس الأمن لشرح الأساس المنطقي الذي يبرر الإجراء الذي اتخذناه عند النظر في مشروع القرار S/2024/239 (انظر S/PV.9584). وفي إطار الوفاء بولاية مجلس الأمن على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، سُجلت سلسلة من المحاولات لمعالجة الحالة في قطاع غزة في أعقاب الهجوم الشنيع الذي شنته حركة حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 واحتجازها للرهائن المدنيين الإسرائيليين، وفي سياق العملية العسكرية الإسرائيلية المستمرة التي أدت إلى آلاف القتلى والجرحى وتشريد الملايين من الفلسطينيين. وبعد أن لاحظ

وفد سيراليون مدى صعوبة اتفاق المجلس على نص يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية في قطاع غزة والإفراج عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، صوّت الوفد تأييدا لمشروع القرار S/2024/239 الذي قدمته الولايات المتحدة ونظر فيه المجلس في 22 آذار/مارس 2024، لإظهار التزام سيراليون بتحقيق وقف مستدام للأعمال القتالية، حتى وإن كان يتبع نهجا تدريجيا ويعتمد على مفاوضات دبلوماسية خارج الأمم المتحدة.

وفي تعليلنا للتصويت في مجلس الأمن، أقر وفدي بأن مشروع القرار الذي قدمه القائم بالصياغة لم يدع إلى وقف فوري قاطع لإطلاق النار والإفراج غير المشروط عن الرهائن. ولكن، مع تكشف الكارثة والنطاق المأساوي والهائل لعمليات القتل والمعاناة الإنسانية في غزة، أعربت سيراليون عن التزامها بدعم أي مبادرة تؤدي إلى وقف إطلاق النار. لذلك، استند تصويتنا إلى ضرورة دعم الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار وتخفيف وطأة المعاناة الإنسانية ووقف النزوح القسري للفلسطينيين والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك الإمدادات الطبية والمياه والغذاء والفراش والمأوى. ويدل تصويتنا أيضا على الحاجة الملحة إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس. ولئن كنا نأسف لعدم اعتماد مشروع القرار S/2024/239 بسبب إدراج عناصر يمكن أن يساء تفسيرها وعدم وجود توافق في الآراء داخل المجلس، لا نزال نرى أنه كان بوسع المجلس أن يتصرف بطريقة استراتيجية وفعالة للغاية، من دون امتياز حق النقض، لتعزيز مطالب أغلبية أعضائه بشأن مختلف المسائل. ومع ذلك، نشدد على ضرورة إصلاح مجلس الأمن على نحو يعيد تعريف استخدام حق النقض، خاصة في الحالات التي تكون فيها حماية المدنيين والمسائل الإنسانية ذات أولوية قصوى.

أود أن أختتم بالتذكير بالدقائق والثواني والساعات والأيام التي بلغت ستة أشهر من المعاناة والألم والكرب بالنسبة للفلسطينيين في قطاع غزة والرهائن الإسرائيليين الذين تحتجزهم حماس منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأؤكد مجددا ضرورة امتثال طرفي النزاع لالتزاماتهما بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، واحترام أحكام جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والأوامر المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية.

السيدة غونزاليس لوبيز (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): من المؤسف أننا، على الرغم من الحالة الإنسانية الخطيرة في قطاع غزة، نجد أنفسنا مرة أخرى مجتمعين في الجمعية العامة لمناقشة ممارسة حق النقض في مجلس الأمن (انظر S/PV.9584). تجدد السلفادور دعوتها إلى مجلس الأمن بالتصرف بموجب مسؤوليته في صون السلام والأمن الدوليين. وميثاق الأمم المتحدة واضح في تأكيده أن الدول الأعضاء، إذ ترغب في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعا وفعالا، توكل إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. والميثاق واضح أيضا من حيث قبول الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن والامتثال لها وفقا للميثاق. لذا، أغتنم هذه الفرصة للاعتراف بالدور القيادي للأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن في اتخاذ القرار 2728 (2024) الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار تحترمه جميع أطراف النزاع. فاتخاذ ذلك القرار مثال آخر على القيمة الهائلة لإسهامات أعضاء مجلس الأمن المنتخبين. ويطالب بلدي، امتثالا لميثاق الأمم المتحدة، باحترام هذا القرار وجميع ولاياته وتنفيذها بالكامل، بما في ذلك توسيع نطاق تدفق المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين في جميع أنحاء قطاع غزة، وتعزيز حمايتها.

لا تزال السلفادور تتابع بقلق بالغ الحالة في الميدان. وندعو الطرفين، مرة أخرى، إلى الامتثال لالتزاماتهما بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونشجب جميع الهجمات وأعمال العنف والأعمال القتالية ضد السكان المدنيين والأعيان المدنية، وكذلك جميع أعمال الإرهاب. ونطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، فضلا عن كفالة وصول المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم. ونطلب تلبية الحاجة الملحة إلى توسيع نطاق تدفق المساعدات الإنسانية إلى السكان في قطاع غزة وتعزيز حمايتهم.

ونطالب بمراعاة المستويات المقلقة لانعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يواجهه غالبية السكان. ونذكر هنا بأن المجاعة في غزة باتت وشيكة وأن الدوافع الرئيسية لحالة انعدام الأمن الغذائي، وفقا لأحدث تقرير صادر عن لجنة استعراض حالات المجاعة بشأن التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، تكمن في شدة النزاع والوصول المحدود جدا أو المقيد لإيصال الإمدادات والخدمات الضرورية إلى أضعف الفئات. ومع ذلك، هذه مأساة كان من الممكن تفاديها أو التخفيف من وطأتها. فلا يمكن الحد من سوء التغذية وزيادة الوفيات المفرطة إلا بوقف فوري ومستدام للأعمال القتالية، مصحوبا بإمدادات مستدامة من الغذاء والماء والدواء وخدمات الحماية وتوفير الخدمات الصحية وخدمات الصرف الصحي للسكان. للأسف، إذا لم يتحقق ذلك، فإن تأثير المجاعة على حياة السكان الفلسطينيين الآن وعلى الأجيال القادمة سيزداد بشكل هائل كل يوم. وفي هذا السياق، وبالنظر إلى العواقب الكارثية التي قد يترتب هذا على السكان المدنيين الفلسطينيين، ينضم بلدي إلى الأصوات التي ترفض بشدة أي هجوم بري في رفح.

تعرب السلفادور عن خالص تعازيها لأسر أكثر من 170 رجلا وامرأة جادوا بأرواحهم وهم يخدمون في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى – وهو أعلى عدد من القتلى في صفوف موظفي الأمم المتحدة في التاريخ – فضلا عن أسر جميع المنظمات الإنسانية التي تكبدت خسائر في النزاع. وفي هذا السياق، نشدد على دور الوكالة الذي لا غنى عنه في تحقيق الاستقرار، وكذلك على أهمية استئناف تمويلها الذي يجب أن يكون كافيا لضمان قدرة الوكالة على تنفيذ الولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة. ويرفض بلدي التصريحات التي تعرقل عملياتها وتسفر عن نشوء مخاطر لموظفيها وتعيق قدرتها على تنفيذ ولايتها.

إن حل الدولتين السبيل الوحيد لإنهاء النزاع الذي طال أمده، والسبيل الوحيد أيضا لمعالجة الشواغل المشروعة لكلا الطرفين، على نحو يؤدي إلى المصالحة والسلام في الشرق الأوسط. وتود السلفادور أن تذكّر مجلس الأمن بأنه يتحمل مسؤولية ضمان تنفيذ أحكام قراراته. ولذلك ندعو المجلس إلى مواصلة معالجة الحالة في الميدان بفعالية، ورصد تنفيذ قراراته، واتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء الأعمال القتالية وإطلاق سراح جميع الرهائن وزيادة توزيع المساعدات الإنسانية. ومن الضروري أيضا ضمان المساءلة لعدد لا يحصى من ضحايا النزاع. ويجب إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة وفقا للمعايير الدولية. ويجب بذل الجهود لإنهاء الإفلات من العقاب وضمان العدالة وردع المزيد من الانتهاكات.

بالنظر إلى الأحداث الأخيرة، ينضم بلدي إلى الدعوة الموجهة إلى جميع الأطراف بأن تتصرف بأقصى درجات ضبط النفس. ومن المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى تجنب المزيد من عدم الاستقرار وتصعيد العنف في المنطقة. كما ندعو المجتمع الدولي إلى التحرك بسرعة للحيلولة دون إزهاق المزيد من الأرواح البريئة، بما في ذلك أرواح الآلاف من الأطفال. وفي المقام الأول، يجب مضاعفة الجهود لإنهاء دوامة العنف والألم والدمار وإعادة ضبط الأفق السياسي من أجل تعزيز وتسريع التوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي للنزاع.

السيدة أساجو (نيجيريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، يود وفد بلدي أن يشيد بالرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة.

على الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة واضح وضوح الشمس بشأن تعزيز القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحمايتهما فيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان وفقدان الأرواح والممتلكات، تؤكد مجددا نيجيريا موقفها الذي يدين التدمير الغاشم الحالي للأرواح والممتلكات في دولة فلسطين، والذي اتخذ بعدا خطيرا للغاية. وتؤيد نيجيريا الدعوة إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة في تلك المنطقة. فمنذ بدء الأزمة بين دولتي إسرائيل وفلسطين، أُزهقت أرواح عديدة، بما في ذلك أرواح الأطفال والنساء، مع نزوح عدد كبير من الناس. وقد كان للزيادة اليومية في أعداد النازحين ونقص الإمدادات الإنسانية بسبب إعاقة الوصول تأثير كبير على السكان، مما أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني الكارثي في المنطقة وزيادة الخسائر في صفوف المدنيين.

وتحث نيجيريا، بوصفها من مؤيدي حقوق الإنسان وحماتها، طرفي النزاع على التمسك بالقيم الأساسية للقانون الدولي الإنساني

الذي يولي أهمية قصوى لسلامة المدنيين ورفاههم. وينبغي أن يتجاوز ذلك كونه مجرد سياسة. إن تدمير الأرواح والممتلكات، بما في ذلك المستشفيات ومخيمات اللاجئين والمواقع الدينية والثقافية، يشكل انتهاكا للقانون الدولي. ولذلك، فإننا ندعو إلى وقف كامل وشامل لإطلاق النار وتهدئة سريعة للأعمال القتالية من كلا الجانبين، وهو الحد الأدنى من متطلبات نجاح العمليات الإنسانية في قطاع غزة. تدعو أيضا نيجيريا إلى وقف دائم لإطلاق النار، الأمر الذي من شأنه أن يساعدنا في التوصل إلى حل الدولتين. يجب كسر حلقة العنف التي تبدو دائمة.

وقد اتخذ مجلس الأمن أخيرا قرارا (القرار 2728 (2024)) يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار والإفراج عن الرهائن الذين تحتجزهم حماس. ولذلك، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تبذل كل ما في وسعها لكفالة تنفيذ القرار بالكامل في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، تدعو نيجيريا الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياتهم، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، والترفع عن السياسات الانحيازية في إيجاد حل للأزمة الحالية بين دولتي إسرائيل وفلسطين من خلال تطبيق صيغة الدولتين. تدعم نيجيريا عملية تحقيق فلسطين لدولتها والعضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن أي محاولة من أي طرف من أطراف النزاع لرفض قبول حل الدولتين يجب أن تُرفض بحزم وتعتبر غير مقبولة على الإطلاق. من الضروري أن نفهم أن حرمان فلسطين من حقها في إقامة دولتها سيطيل أمد النزاع إلى أجل غير مسمى. لا يمكن تصور حل الدولة الواحدة، مع وجود أعداد هائلة من الفلسطينيين دون أي شعور حقيقي بالحرية أو الحقوق أو الكرامة. الطريقة الوحيدة لتلبية التطلعات المشروعة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين هي من خلال صيغة الدولتين. وتشيد نيجيريا بجهود جميع الأطراف المعنية المشاركة في محاولة التوصل إلى حل دبلوماسي وسياسي مجدٍ للأزمة على أساس هذه الصيغة.

وفي الختام، تحث نيجيريا الدول الأعضاء على تكثيف جهودها لإيجاد حل دائم لهذه الأزمة من خلال عملية سلام.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): يوم الأحد، أحْيَيْنا ذكرى مرور ستة أشهر على أسوأ هجوم إرهابي في تاريخ إسرائيل. لمدة ستة أشهر، استمرت حماس في احتجاز أكثر من 100 من الرهائن الأبرياء في غزة. تدين المملكة المتحدة هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بشكل لا لبس فيه، وتدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها ضد حماس بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني، كما قلنا منذ البداية. لكن أكثر من 200 من عمال الإغاثة لقوا حتفهم. وما يزيد على 000 33 مدني فلسطيني قتلوا، بمن فيهم 000 12 طفل. ويواجه المدنيون في غزة أزمة إنسانية مدمرة ومتزايدة. يجب أن يكون هناك انخفاض في الخسائر في صفوف المدنيين. أريد أن أتناول ثلاث نقاط.

أولاً، نحن بحاجة إلى هدنة إنسانية فورية تؤدي إلى وقف إطلاق نار مستدام، دون العودة إلى الدمار والقتال والخسائر في الأرواح. وهذه هي أسرع طريقة لإطلاق سراح الرهائن وإدخال المساعدات التي تشتد الحاجة إليها. وقد دعا قرار مجلس الأمن 2728 (2024) إلى ذلك، وندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ أحكامه على وجه السرعة. ونرحب بالمفاوضات الجارية التي تقودها قطر ومصر والولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هذه الغاية.

ثانياً، يجب بذل المزيد من الجهود لكفالة وصول المزيد من المساعدات المنقذة للحياة إلى المحتاجين في غزة. وقد أكدنا مجددا على ضرورة أن تضع إسرائيل آلية فعالة لفض النزاع على الفور، وأن تعمل على توسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية على وجه السرعة. لقد التزمت إسرائيل باتخاذ خطوات مهمة لزيادة كمية المساعدات التي تدخل إلى غزة، بما في ذلك السماح بإيصال المساعدات الإنسانية عبر ميناء أشدود ومعبر إيريز. وما برحت المملكة المتحدة تحث إسرائيل على اتخاذ هذه الخطوات منذ فترة طويلة، وهي خطوات مرحب بها. إننا بحاجة أيضا إلى رؤية تحسن في بيئة العمل داخل غزة، بحيث يمكن توزيع المزيد من المساعدات بسرعة وفعالية مع وصولها. وندعو إسرائيل

إلى إحراز تقدم في الحد الأدنى من متطلبات التشغيل الخاصة بالأمم المتحدة، بما في ذلك المزيد من التأشيرات وموافقات السائقين والسماح لمزيد من الشاحنات بالعبور إلى غزة. والمملكة المتحدة، من جانبها، زادت التزامها بالمساعدات لهذا العام المالي ثلاثة أضعاف. سنستمر في بذل كل ما في وسعنا لإدخال المزيد من المساعدات براً وبحراً وجواً لتصل إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها في غزة.

ثالثًا وأخيرا، علينا أن نركز على العناصر الحيوية للسلام الدائم. وهي تشمل إطلاق سراح جميع الرهائن، وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة للضفة الغربية وغزة مصحوبة بحزمة دعم دولي، وإزالة قدرة حماس على شن هجمات على إسرائيل، وكفالة عدم سيطرة حماس على غزة، وإيجاد أفق سياسي يوفر مسارا موثوقا ولا رجعة فيه نحو حل الدولتين.

السيدة سيغوبين مولو (موريشيوس) (*تكلمت بالإنكليزية*): من المؤسف جدا أن مجلس الأمن فشل مرة أخرى في الوفاء بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. إذ مرت الآن ستة أشهر على اندلاع فصل مروع من النزاع بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. لقد شهد العالم ستة أشهر من الدمار والموت والحرمان. وبعد أشهر من الحصار غير القانوني للمساعدات الإنسانية، يموت الأطفال الآن بسبب سوء التغذية والجفاف. وإذا واصلنا السير على هذا الطريق من التقاعس عن العمل، مع خرق الأطراف لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، في ظل غياب المساءلة ورفض الدول القوية استخدام نفوذها، فإن الدفعة التالية من الوفيات ستكون من المجاعة.

لا تزال موريشيوس تشعر بقلق عميق إزاء الوضع الإنساني الكارثي في قطاع غزة ومعاناة المدنيين الفلسطينيين الذين يُستخدمون كسلاح حرب. وكان مجلس الأمن قد طالب قبل أسبوعين، باتخاذه القرار 2728 (2024)، بوقف فوري لإطلاق النار في غزة خلال شهر رمضان المبارك، على أمل أن يهيئ ذلك بيئة مناسبة لتوسيع نطاق المساعدات ويمهد الطريق لوقف دائم لإطلاق النار. وللأسف، يتم تجاهل ذلك القرار بشكل صارخ مع تدهور الحالة الإنسانية في غزة. إذ استمر القتال وتفاقم انعدام الأمن الغذائي. في أعقاب اتخاذ القرار، شهدنا حادثة مروعة جدا، وهي اعتداء وحشي على قافلة من عمال الإغاثة التابعين للمطبخ المركزي العالمي. وقد أودت الحادثة، التي وصفتها إسرائيل، مع ذلك، بأنها وقعت في ضباب المعركة، بحياة سبعة أشخاص. وانسجاما مع المشاعر التي أعرب عنها الأمين العام، من الواضح أن مثل هذه الأحداث هي النتيجة المؤسفة لاستمرار سير الحرب. وللأسف، لا تزال حصيلة الوفيات ترتفع، حيث ننعى حتى الآن فقدان 220 من العاملين في المجال الإنساني. تتقدم موريشيوس بتحية إجلال لأولئك الفنيين المتفانين الذين خدموا ببسالة في خضم النزاع، وقدموا المساعدة الثابتة للمحتاجين. وندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار 2728 (2024) وإلى امتثال جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ونحث على الإفراج غير المشروط عن الرهائن ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، ونرحب بجهود الوساطة الجارية لتحقيق وقف الأعمال القتالية.

وترى موريشيوس أن إسرائيل باحتلالها غير الشرعي أنكرت ولا تزال تنكر حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في تقرير المصير. ولذلك، يجب على إسرائيل أن توقف فوراً احتلالها غير المشروع للأرض الفلسطينية حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في إقامة دولته المستقلة التي تملك مقومات الحياة. وتؤكد موريشيوس من جديد دعمها الثابت لحل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي، الذي يتوخى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء ومزدهرة، مع حدود آمنة ومعترف بها، تعيش في سلام إلى جانب دولة إسرائيل. ويمثل حل الدولتين الخيار الوحيد القابل للتطبيق لإنهاء النزاع وتمهيد الطريق لسلام واستقرار دائمين في المنطقة.

السيد الرويعي (البحرين): السيد الرئيس، أود بداية أشكركم على عقد هذه الجلسة عملا بقرار الجمعية العامة، 262/76 المتعلق باستخدام حق النقض (الفيتو)، وذلك في أعقاب جلسة مجلس الأمن المعقودة في 22 آذار/مارس 2024 (انظر S/PV.9584)، في إطار البند المعنون، ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية“.

على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يضطلع بمسؤولياته في تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة بتوفير الخدمات والمساعدات الإنسانية الضرورية لأبناء الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة، دون عوائق على نطاق واسع، لتخفيف معاناتهم من ظروف معيشية كارثية، وحماية المدنيين ومنع تهجيرهم قسريا بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك تطبيق قرار مجلس الأمن الأخير 2728 (2024). وقد رحبت مملكة البحرين بالقرار، بشأن الدعوة إلى الوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة في شهر رمضان المبارك، بما يؤدي إلى وقف مستدام لإطلاق النار، وتوسيع تدفق المساعدات الإنسانية إلى المدنيين دون عوائق، وتعزيز حمايتهم في القطاع بأكمله، والإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن، ومطالبة جميع الأطراف بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وتجدد مملكة البحرين دعوتها للمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في تنفيذ هذا القرار، مثمنة جهود الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن في تقديم مشروع القرار هذا واعتماده، وفي مقدمتهم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة. كما ترحب مملكة البحرين بالتدابير الاحترازية الإضافية المؤقتة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية، والداعية إلى زيادة دخول المساعدات الإنسانية والإغاثية والطبية إلى قطاع غزة، ورفع قدرة وعدد نقاط العبور البرية، وإبقائها مفتوحة لأطول فترة ممكنة، وذلك بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة.

وختاما، تعيد مملكة البحرين تأكيد موقفها الثابت الداعي إلى ضرورة التحرك الدولي الفاعل من أجل إنهاء الحرب، وتجنب تفاقم الوضع الإنساني الكارثي، وقبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، وإحياء عملية السلام العادل والشامل بنيل الشعب الفلسطيني الشقيق حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لحل الدولتين، ومبادرة السلام العربية، وقرارات الشرعية الدولية، وبما يحقق الأمن والاستقرار والسلام لشعوب المنطقة كافة.

السيد الخاقاني (العراق): السيد الرئيس، في البداية أتقدم بالشكر الجزيل لرئيس الجمعية لجهوده المبذولة في تيسير عقد هذه الجلسة، وإتاحة الفرصة مجددا في نقل رؤيتنا للمجتمع الدولي، تجاه القضية الفلسطينية والاعتداءات والجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني الصابر.

تستمر آلة الحرب المدمرة منذ أكثر من ستة أشهر على قطاع غزة، وقد حصدت أرواح أكثر من 000 32 فلسطيني وأصابت أكثر من 000 75 شخص. ودمرت أكثر من 70 في المائة من البنية التحتية والمدارس والمستشفيات ودور العبادة والمساكن والمنشآت المدنية. لم يتمكن مجلس الأمن من ممارسة مسؤولياته القانونية في حفظ السلم والأمن على الرغم من أن المجتمع الدولي رحب بالقرارات الصادرة عنه وهي 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024). قد تتجلى مسؤولية مجلس الأمن في تنفيذ قرارات صريحة واضحة، في إيقاف إطلاق النار الفوري والمستدام، وإنقاذ ما تبقى من أرواح المدنيين. وليس قرارات من شأنها إطالة أمد الحرب بحجج وذرائع واهية، تمنح قوات الاحتلال الإسرائيلي الرخصة للاستمرار بالقتل الوحشي الممنهج ضد شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة، إضافة إلى إعفاء قوات الاحتلال من تحمل المسؤولية في الجرائم الوحشية التي ترتكبها ضد المدنيين العزل. أثمن هنا دور أعضاء المجلس العشرة المنتخبين، وأخص منهم بالذكر جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية الشقيقة لجهودهم المبذولة في تقديمهم لمشروع القرار 2728 (2024)، تعبيرا منهم عن إرساء مبادئ السلام واحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

كما نثمن دور الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية، لا سيما وكالة الأونروا، التي بذلت، وما زالت تبذل جهودا استثنائية كبيرة تحت وابل النيران. وندين الهجمة والاتهامات الموجهة ضدها، وندعو الدول المانحة لمراجعة قراراتها المتعلقة بتعليق مساهماتها المالية للوكالة.

يدعم العراق الجهود الدبلوماسية الرامية إلى منح العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، ومساندة الشعب الفلسطينيين، وبما يقرره في تحقيق تطلعاته وحقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف.

وفي الختام، نؤكد دعمنا للشعب الفلسطيني، ونرفض ونستنكر جميع السياسات والإجراءات العدائية ضده. ونجدد وقوفنا مع كل

المسائل والجهود التي تهدف إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، وإيصال وتيسير المساعدات الإنسانية لشعبه الصابر، وإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يطيب لي في البداية أن أضم صوت دولة الإمارات إلى البيان الذي أدلت به المملكة العربية السعودية نيابة عن المجموعة العربية (انظر A/78/PV.66).

وأود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة بسبب عدم تمكن مجلس الأمن من اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2024/239، بعد استخدام حق النقض في 22 آذار/مارس. إن مناقشة اليوم تشكل فرصة هامة للدول الأعضاء لمواصلة بحث الحالات التي يستخدم فيها حق النقض في مجلس الأمن، وإن كان مثل هذا الاستخدام مناسبا وإن كان يتعارض، أو يتماشى، مع الإرادة الدولية والاحتياجات على الأرض. كما يظهر انعقاد مثل هذه الجلسات خلال فترات زمنية متقاربة وتيرة استخدام حق النقض، وبالتالي الحاجة الملحة إلى إجراء مناقشات هادفة بشأن استخدامه لضمان اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين.

ومثلما ذكرنا مسبقا، لعل القضية الفلسطينية هي أكثر ملف يجسد الحاجة إلى إجراء مثل هذه النقاشات. فخلال الستة أشهر الماضية، شهدنا تكشف كارثة إنسانية غير مسبوقة في غزة، بسبب استمرار الحرب التي راح ضحيتها حتى الآن عشرات آلاف المدنيين. واليوم، أصبح سكان غزة على حافة المجاعة، فيما وصلت المنظومة الصحية إلى نقطة الانهيار، خاصة بعد تدمير إسرائيل معظم المراكز الصحية، بما فيها مجمع الشفاء الطبي، المؤسسة الصحية الأكبر في القطاع. وتزداد الشواغل تجاه هذه الأزمة الإنسانية بعد الاستهداف الإسرائيلي المدان بشدة لقافلة مساعدات تابعة لمؤسسة المطبخ المركزي العالمي، مما قتل سبعة من موظفيها ودفع هذه المؤسسة ومؤسسات إنسانية أخرى إلى وقف عملياتها، التي تمثل شريان الحياة لسكان غزة. إن معالجة تلك الأوضاع الكارثية بشكل مستدام لا يمكن أن يتم دون وقف هذه الحرب المدمرة، وهذا ما تدركه الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، التي تواصل مطالبة مجلس الأمن باتخاذ قرار يدعو إلى الوقف الفوري لإطلاق النار.

ورغم شمول مشروع القرار قيد النقاش اليوم على عدد من العناصر الهامة التي حظيت بتوافق أعضاء المجلس، فإنه لم يتضمن دعوة صريحة لوقف فوري ودائم لإطلاق النار. فمثل هذا المطلب يعد أساسيا، ولا غنى عنه لوقف الأعمال العدائية، وللحيلولة دون توسع رقعة النزاع. ولهذا، رحب بلدي باتخاذ القرار 2728 (2024)، الذي يدعو لأول مرة، وبعد طول انتظار، إلى الوقف الفوري لإطلاق النار، ولو كان محددا بشهر رمضان المبارك، حيث يجسد هذا القرار إرادة الغالبية العظمى من المجتمع الدولي. ولكننا ننوه بأن مسؤولية المجلس تتمثل أيضا في ضمان قيام كافة الأطراف المعنية بالتنفيذ الكامل لهذا القرار الملزم، كما هو الحال بالنسبة للقرار 2712 (2023) والقرار 2720 (2023). الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد.

ومن هذا المنطلق، تجدد دولة الإمارات التأكيد على ضرورة وقف إطلاق النار بشكل عاجل ودائم، والتزام الأطراف بذلك. وكلنا أمل أن تساهم جهود الوساطة بالتوصل إلى نتائج مثمرة في هذا الجانب. كما يجب مواصلة العمل لضمان دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، على نحو مستدام وعاجل، ودون عوائق، وتوفير الحماية للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني، وإطلاق سراح الرهائن. وفي سياق متصل، وكوننا على بعد أيام من حلول عيد الفطر المبارك، أود التأكيد على الحاجة إلى ضبط النفس، وخفض التصعيد في كافة أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، مع السماح للمصلين بالوصول إلى المسجد الأقصى المبارك، بما يتماشى مع الوضع القانوني والتاريخي القائم لمدينة القدس، واحترام إسرائيل الوصاية الهاشمية على المقدسات والأوقاف في المدينة. لقد أصبح واضحا أكثر من أي وقت مضى، أن السبيل لوقف دوامة العنف يتمثل في التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة لهذا الصراع. وأود في هذا السياق الإعراب عن دعم دولة الإمارات، طلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. فهذه الخطوة ستكون رسالة قوية بأن المجتمع الدولي متمسك

بحل الدولتين وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، استنادا إلى حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد بابو سواريس (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): في 25 آذار/مارس، رحبت تيمور – ليشتي باتخاذ مجلس الأمن القرار 2728 (2024)، الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان، والإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن، والتوسع العاجل في تدفق المساعدات إلى غزة.

قبل ستة أشهر، في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، فجعنا بالهجوم الإرهابي الذي شنته حماس على الشعب الإسرائيلي، والذي أودى بحياة أكثر من 1 000 من المدنيين الأبرياء، وباحتجازها لحوالي 200 رهينة، من بينهم نساء وأطفال. وفي اليوم نفسه، ذكر رئيس تيمور – ليشتي، خوسيه راموس – هورتا، أن تيمور – ليشتي تدين بشدة الهجوم العشوائي واختطاف وقتل المدنيين غير المقاتلين، بما في ذلك النساء والأطفال، أيا كان مرتكبو هذه الجرائم وفي أي مكان. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر على الإطلاق، سياسيًا كان أو دينيًا، للقتل العشوائي للمدنيين. ويبقى موقف تيمور – ليشتي من ذلك من دون تغيير. ونشدد على أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، مثلها مثل أي دولة أخرى. ولكننا نشدد أيضاً على أن الحق في الدفاع عن النفس يجب أن يُمارس بالامتثال الكامل للقانون الدولي والقانون الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب ألا يؤدي الدفاع عن النفس إلى قتل الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال.

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن اتخذ القرار 2728 (2024)، يبقى أن نرى ما إذا كان بالإمكان التغلب على التحديات التي تواجه تنفيذه. وقد أودت أعمال إسرائيل في الدفاع عن النفس حتى الآن بحياة أكثر من 32 000 فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال. وكون أن الغارة الجوية الإسرائيلية التي وقعت في الأول من نيسان/أبريل أسفرت عن مقتل سبعة من العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية من المطبخ المركزي العالمي أمر مؤسف ونعرب عن خالص تعازينا لأسرهم وأصدقائهم. وقد قُتل أكثر من 220 من العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية في الأشهر الستة الماضية، وهو أعلى عدد من الضحايا في مجال تقديم المساعدات الإنسانية في العصر الحديث. والهجمات على العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية غير مقبولة على الإطلاق.

ونرحب بتأييد إسرائيل لمقترح وقف إطلاق النار، كما أُعلن عنه أمس من خلال التقارير الإعلامية، ونأمل أن تتجاوب معه حماس أيضاً بشكل إيجابي. ونأمل أن تكون تلك الخطوة بداية لتنفيذ القرار 2728 (2024) تنفيذا كاملا، وندعو الأطراف إلى الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني والوقف الفوري لإطلاق النار، بما في ذلك من خلال الإفراج غير المشروط عن الرهائن. وبمجرد اتخاذ القرار، تقترح تيمور – ليشتي الخطوات التالية. يجب على جميع الأطراف الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية على الفور. وينبغي السماح للأمم المتحدة والمنظمات الدولية بتقديم مساعدات إنسانية عاجلة في جميع أنحاء المناطق المتضررة في غزة وتلبية الاحتياجات العاجلة للمدنيين، بما في ذلك الرعاية الطبية والغذاء والمأوى. وينبغي للأمم المتحدة أن تجري تحقيقاً مستقلاً في أعمال العنف المستمرة وسقوط ضحايا من المدنيين لتحديد وتسجيل كل الدمار والخسائر البشرية. ويشمل ذلك التدقيق في تدفق المساعدات إلى غزة، من أجل منع تحويلها إلى أماكن أخرى.

وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الأخرى، ممارسة ضغط دبلوماسي على طرفي النزاع بهدف ضمان احترام وقف إطلاق النار وحماية المدنيين وإطلاق سراح الرهائن الذين احتجزوا في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي العمل على ضمان حماية المدنيين في غزة، بما في ذلك نشر مراقبين أو قوات حفظ سلام إذا لزم الأمر. وينبغي البحث عن تسوية سياسية شاملة على أساس حل الدولتين. وسيكون من الضروري إيلاء الأولوية لحماية المدنيين وإطلاق سراح جميع الرهائن من دون شروط وضمان المساءلة على أي انتهاكات للقانون الدولي. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بجد وبتعاون لإنهاء العنف والنهوض بسلام دائم.

السيد بوتيه (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): لقد مرت ستة أشهر على الهجمات الإرهابية الرهيبة التي ارتكبتها حماس. ومنذ ذلك الحين، شهدنا صراعاً غير عادي في حدته غير المعتادة، حيث كان السكان المدنيون، بمن فيهم الرهائن، الضحايا الرئيسيون. ويدفع العاملون في مجال تقديم المساعدات الإنسانية حياتهم ثمناً لمساعدات غير كافية على الإطلاق. وذلك أمر غير مقبول.

فالحرب لها قواعد. ومع ذلك تنتهك تلك القواعد في غزة وأمام أعيننا، في الأيام الأخيرة، وعلى الرغم من اتخاذ مجلس الأمن القرار 2728 (2024). والمدنيون يموتون، بما في ذلك من الجوع، ويستهدف العاملون في مجال تقديم المساعدات الإنسانية وتدمر المستشفيات. فيجب تنفيذ القرار 2728 (2024). لقد وافقت جميع الدول الأعضاء، وفقاً للمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، على "قبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها". وتود بلجيكا أيضًا أن تشير إلى الالتزام بتنفيذ التدابير المؤقتة التي أشارت إليها محكمة العدل الدولية، بما في ذلك التدبير الذي يطلب من دولة إسرائيل

> "اتخاذ جميع التدابير الضرورية والفعالة للقيام، دون تأخير، وبالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة، بضمان تقديم جميع الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها دون عوائق وعلى نطاق واسع من قبل جميع الأطراف المعنية [...] بما في ذلك زيادة سعة وعدد نقاط العبور البرية وإبقائها مفتوحة ما دام ذلك ضرورياً".

ويجب علينا أن نركز على أولويتين مطلقتين. الأولى هي حماية المدنيين من كلا الجانبين، وخاصة النساء والأطفال، من أجل تخفيف المعاناة التي لا حد لها التي يتعرضون لها. والثانية هي البحث عن حل سياسي، لا سيما في ظل استمرار خطر التصعيد وتدهور الحالة، وهو ما يعني أن الحل السياسي هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يكون متاحًا. ويجب أن يكون احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، المبدأ الذي نسترشد به في عملنا.

وقد أدانت غالبية أعضاء الجمعية العامة بأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ودعت منذ ذلك الحين إلى وقف فوري لإطلاق النار والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن وتحقيق حل يقوم على وجود دولتين. غير أننا نجتمع هنا اليوم لنقر مرة أخرى بعجز مجلس الأمن عن إحراز تقدم بشأن تلك النقاط، على الرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلها الكثيرون منا. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية لضخ الروح في عملية سياسية يمكن أن توفر حلولاً قصيرة الأجل لجميع الأطراف، فضلاً عن إعداد اتفاقات متوسطة وطويلة الأجل. وينبغي لتلك الاتفاقات، والترتيبات الأمنية التي ستنتج عنها، أن توفر ضمانات أمنية لإسرائيل وتؤدي إلى تقرير مصير الشعب الفلسطيني في إطار دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وقابلة للحياة. وتؤيد بلجيكا بشكل كامل المبادرات في ذلك الصدد – التي تشمل الجهود المبذولة، وخاصة تلك التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، لإرساء العودة إلى عملية السلام؛ والعمل على الأرض بقيادة الولايات المتحدة وقطر ومصر؛ ومشروع القرار الذي قدمته فرنسا إلى مجلس الأمن، والذي يتناول مختلف مراحل الحل الشامل، وكذلك الأسباب الجذرية للنزاع؛ وأصوات المجتمع المدني، الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء، التي تدعو إلى الحوار وتقترح حلولًا ملموسة قدر الإمكان. وتقف بلجيكا على أهبة الاستعداد لاستضافة حوار للسلام من أجل الإسهام في تحقيق سلام شامل وعادل ودائم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة. بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 63 من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة 18/10.